

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٧٧

الخميس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1905866 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وميانمار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالى السيد شهيد الحق، وزير خارجية بنغلاديش.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كريستين شرانر بورغرنر، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة شرانر بورغرنر.

السيدة شرانر بورغرنر (تكلمت بالإنكليزية): منذ أن بدأت مهمتي قبل تسعة أشهر، قمت بزيارة ميانمار خمس مرات وبنغلاديش ثلاث مرات وقمت بجولات أخرى في المنطقة وخارجها. لقد مرت ثمانية عشر شهراً على الفترة التي أجبرت فيها أعمال العنف الأخيرة في ولاية راخين مئات الآلاف من الروهينغيا وآخرين على الفرار من ديارهم، بما في ذلك عبر الحدود إلى بنغلاديش. وفي السياق الأوسع للانتقال الديمقراطي في ميانمار، لا تزال التوترات العسكرية والمدنية قائمة قبل الانتخابات العامة في العام المقبل، ولا تزال عملية السلام هشة، بينما يحاول البلد التخلص من إرث عقود من حكم الجيش، وبالتالي، حل المسائل الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. فيما يتعلق براخين، وبالإضافة إلى المساءلة، شددت في حواراتي على الخطوات التالية المطلوبة: إنهاء العنف في راخين،

وإتاحة الوصول غير المقيد إلى الأشخاص المتضررين، ومعالجة الأسباب الجذرية لأعمال العنف، وتحفيز التنمية الشاملة والمنصفة. لقد شاهدت بشكل مباشر خلال زيارتي لاجئي كوكس بازار وهم يعيشون ظروفا مؤقتة صعبة للغاية، ولديهم القليل من الأمل في أن تتحسن حالتهم. وبينما كانت بنغلاديش والمجتمعات المضيفة سخية للغاية، لا يمكننا أن نتوقع أن يستمر ذلك إلى أجل غير مسمى. إن خطة الاستجابة المشتركة التي أطلقتها الأمم المتحدة مؤخراً، لصالح اللاجئيين والمجتمعات المحلية المضيفة خلال عام ٢٠١٩، بحاجة إلى تمويل عاجل. وفي الوقت نفسه، أشعر بالقلق من أن القتال العنيف ضد جيش أركان سيؤثر بشكل أكبر على الجهود الرامية إلى العودة الكريمة والطوعية والأمنة للاجئين.

لقد ناشدت جميع الأطراف ضمان حماية المدنيين، والتقدير بمسؤولياتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفيما يخص اللاجئيين في بنغلاديش، فإن معرفة أن الأمم المتحدة حاضرة مع شركائها في مناطقهم الأصلية سيشكل حافزاً إيجابياً لهم للعودة. وعند البحث عن حلول دائمة للنازحين داخل ميانمار، من الأهمية بمكان أن تعالج الجهود الإيجابية الحالية التي تبذلها ميانمار لصياغة استراتيجية وطنية بشأن إغلاق مخيمات المشردين داخليا المسائل الأساسية في راخين، بما في ذلك قضية الجنسية واستعادة حرية التنقل.

وحتى قبل اندلاع الأعمال القتالية ضد جيش أركان، كان مستوى الوصول إلى اللاجئيين مشكلة. والوصول عند تنفيذ مذكرة التفاهم بين ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين لدعم تهيئة الظروف لعودة اللاجئيين من بنغلاديش كان غير كاف. ويجب أن يتحسن ذلك من أجل معالجة هشاشة جميع الطوائف في راخين. وسيكون أي تكامل، خاصة على المستوى الإقليمي من جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا، دعماً للجهود الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش، أمراً حاسماً.

عملية السلام المعقدة. وفي هذه المناطق أيضا، يحتاج العديد من المدنيين المتضررين إلى المساعدة، كما تم تقييد الوصول إليها. ورغم بعض الخطوات الإيجابية في اتجاه التوصل إلى حل شامل وسلمي، مثل إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من جانب تانماداو، تصاعدت حدة التوترات، بما في ذلك بين الحكومة والمجموعات الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على المستوى الوطني، الذي وقع في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتقع على عاتق جميع الأطراف، مسؤولية ممارسة ضبط النفس، وتجنب الأعمال التي يمكن أن تعكس المكاسب الهامة لعملية السلام. وأنا على أهبة الاستعداد للمساعدة في دعم هذه العملية.

وعاد بعض اللاجئين من المخيمات في تايلند مؤخرا إلى ميانمار. وسيكون من المهم الاستفادة من تدابير بناء الثقة الهامة هذه وبناء زخم.

وثمة احتمال لأن تؤدي الأنشطة العامة المتصلة بانتخابات عام ٢٠٢٠ إلى زيادة التعقيدات المحلية. وفي بيئة كهذه، من الواضح أن مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي تمضي قدما في الإصلاح الديمقراطي على نحو حذر، كما يتضح من الجهود التي بذلتها مؤخرا بخصوص تعديل الدستور. وسيكون من المهم للغاية أن تعالج مسائل الإصلاح التمييز المؤسسي. وأنا ممتنة على أن حكومة ميانمار وافقت على إنشاء مكثي الصغير الذي يضم أربعة موظفين في نايببيداو في كانون الثاني/يناير وقامت بتسيير ذلك، الأمر الذي ساعد على تعزيز التعاون البناء الذي أجده حتى الآن، كما ينعكس في إمكانية الوصول التي بوسعي التمتع بها.

يجب علينا الاستمرار جميعا في بناء الثقة والعمل في شراكة مع حكومة ميانمار. وسأواصل قول الحق والمساعدة على بناء الجسور وزيادة التفاهم المتبادل، بما في ذلك لدعم دور الأمم المتحدة في التمسك بالقواعد والمعايير الدولية. وهو أمر يتطلب

وبناء على طلب من الحكومتين، سأواصل عملي الدبلوماسي المكوكي، وإشراك جميع أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين. وسأواصل أيضا تشجيع ميانمار على زيادة متعاونتها الدولي، من أجل التنفيذ الفعال والشامل لجميع توصيات لجنة عنان الاستشارية بشأن ولاية راخين. وفيما يتعلق بالقضايا الرئيسية ذات الصلة، فإنني على علم كبير وعلى أعلى المستويات بالخطوات التي تتخذها السلطات بهدف اتخاذ إجراءات شفافة وذات مصداقية. وخلال زيارتي الأخيرة إلى ميانمار، دعوت إلى عدم التسامح مطلقاً مع حملة التمييز من أعلى مستويات المسؤولية إلى أدناها. بالإضافة إلى ذلك، سأهدف إلى تنسيق وتعزيز الحوار بين الطوائف في ولاية راخين من خلال مكثي في نايببيداو.

إن المساءلة أمر ضروري لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة الحقيقية. وقد استجابت لجنة التحقيق المستقلة في ميانمار بشكل إيجابي لتوصيتي بضرورة أن تتعامل مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة تقصي الحقائق. ويجب أن يكون هناك تكامل، بما في ذلك مع أحدث آلية تحقيق مستقلة مفوضة من مجلس حقوق الإنسان. ولكن المسؤولية والملكية الوطنية للمساءلة مهمتان أيضا، على الأقل من منظور الضحايا في كوكس بازار وفي جميع أنحاء ميانمار. وتمشيا مع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الانتصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، لا ينبغي النظر إلى المساءلة فقط من جانب المسؤولية الجنائية. لذلك، فإنني أشجع مختلف المبادرات التي تسمع أصوات الضحايا بأشكال مختلفة، وتدعم المشاريع التي تعزز الحوار.

وفيما يتعلق بعملية السلام، فإننا نشهد في مناطق أخرى خارج راخين، بما في ذلك ولاية كاشين وشان، نكسات في

أود أن أبدأ، إذا أذنتم لي، بالتطورات السياسية. إن المملكة المتحدة تدعم منذ أمد طويل جهود الشعب البورمي للخروج من عقود طويلة من الحكم العسكري والانتقال إلى حكومة مدنية ديمقراطية. ونحن نسلم، كما فعلت المبعوثة الخاصة، بأن الديمقراطية البورمية لا تزال فتية وهشة، غير أن الانتخابات المقبلة المقررة في العام القادم ستكون لحظة هامة، فيما تجري الجهود لتعزيز الانتقال الديمقراطي. ولذا، فإنه لأمر جيد جدا أن نسمع عن التعديلات الدستورية.

وكما قلت، فإننا ندرك أن النزاع ما زال مستمرا في ميانمار، كما أن ما نشهده من خسائر في الأرواح وتشريد للناس بشكل مصدر قلق كبير. وأعتقد أنه مما لا شك فيه أن إحدى الأولويات العالية جدا تتمثل في التوصل إلى تسوية سلمية على الصعيد الوطني تكفل حقوق وأمن جميع سكان ميانمار. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نكون واضحين بشأن أمرين محددتين. إن الجيش البورمي هو السبب الجذري لهذه المشاكل الطويلة الأمد. وفي رأينا، أعتقد أنه من المهم جدا أن يوضح المجلس بشكل جلي للغاية أننا نقف متحدين إلى جانب كل الذين يريدون السلام والتحول الديمقراطي في ميانمار، وأنا سنساعدكم في ذلك.

ولكن أود أن أركز على الروهينغيا للأسباب التي أوجزتها. فنحن نشعر بخيبة أمل كبيرة لأنه لم يتسن فعل المزيد وأنه لم يتم إحراز مزيد من التقدم بشأن عودة اللاجئين. ومن الواضح أن ذلك يشمل تهيئة الظروف التي يشعر فيها اللاجئون بأنهم قادرون على العودة. وهذا هو السبب الذي يجعل الاقتراح المتعلق باللجنة الاستشارية لولاية راخين بالغ الأهمية. وأود أن أوضح أن المملكة المتحدة لا تنظر إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم من منظور أيديولوجي. إنهم بحاجة للعودة إلى ديارهم، ولكن لا يمكنهم القيام بذلك إلا على أساس المبادئ التي أرسيتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي أن تتم عودتهم على نحو آمن وطوعي وبصورة كريمة وخالية من المخاطر. ونحن نرغب حقا في أن يتم الالتزام بتلك المبادئ.

بناء الثقة والتواصل المنتظم مع جميع القادة. وإذ أتشاطر القلق إزاء بطء التقدم، فإن زيارتي الخمس الأولى إلى ميانمار قد سلطت الضوء على التحديات الهائلة التي ستتطلب دعما دوليا هائلا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة شرانر بورغتر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار. إنه لأمر طيب للغاية أن نعلم أن مكتبها في ميانمار يعمل على قدم وساق.

في البداية، أقدم اعتذاري عن أنه ربما يتعين علي المغادرة قبل نهاية الجلسة. فسأستضيف حدثا للاحتفاء ببريان أوركوهارت، الذي بلغ عامه الـ ١٠٠ اليوم. والزملاء يعرفون أن بريان أوركوهارت كان أحد مسؤولي الأمم المتحدة الأساسيين، حيث عمل عن كثب مع العديد من الأمناء العامين، بل كان له دور أساسي في إنشاء عمليات حفظ السلام وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، فإنني أطلب من الأعضاء التماس العذر لي إن كان علي أن أغادر بسبب تلك المناسبة.

يولي المجلس اهتماما كبيرا للأحداث في ميانمار ولا سيما للسكان من طائفة الروهينغيا، وأعتقد أنه من المنصف القول بأن هذه المسألة تظل إحدى أكثر المسائل المعروضة علينا إلحاحا. فالتشريد القسري لعدة مئات الآلاف من الناس عبر الحدود الدولية لا بد وأن يكون شيئا يتعين على المجلس إبقاؤه نصب عينيه. كما أن الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها ضد الروهينغيا تتطلب أقصى درجات الاهتمام من المجلس. وأشعر بالامتنان الشديد أيضا للمبعوثة الخاصة للأمين العام على عرضها للحالة في جميع أنحاء البلد، وهو أمر أعتقد أنه يتعين علينا كذلك أن نراعيه في المجلس.

أن تكون لدى اللاجئين الثقة في قدرتهم على العودة إلى ديارهم وفي أنهم سيكونون آمنين. وذلك ضروري أيضا لأن من المهم التمسك بمعايير العدالة الدولية. وأعلم أن هذا مفهوم صعب بالنسبة للبعض في المجلس، غير أن نطاق ما لحق بمسلمي الروهينغا والادعاءات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية يجعلان من هذا الأمر فعلا أحد أفظع أحداث هذا القرن حتى الآن. وأعتقد أن علينا أن نضع ذلك في اعتبارنا.

إنني في غاية الامتنان للمبعوثة الخاصة على كل جهودها الرامية إلى تشجيع التكامل بين مختلف أدوات الأمم المتحدة ولجنة التحقيق المستقلة. وأعتقد أنه كلما زادت قدرة اللجنة وروزاريو مانالو على العمل مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان، فإننا سنرى نتائج أفضل.

وأود أن أختتم بالقول إننا في المملكة المتحدة سنظل ملتزمين بإيجاد سبل للمضي قدما، وما زلنا ملتزمين بالعمل مع شركائنا في المجلس، وكذلك مع ميانمار وبنغلاديش والمبعوثة الخاصة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، السيدة كريستين بيرغرن، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها للمجلس، ونثمن الجهود الحثيثة التي تبذلها وطاقتهم فريقيها تجاه الأزمة في ميانمار، وبشكل خاص أزمة اللاجئين الروهينغا. ونرحب بمعالى السيد شهيد الحق، وزير خارجية بنغلاديش، ومشاركته معنا في هذه الجلسة.

مع انعقاد جلسة اليوم، تدخل أزمة اللاجئين الروهينغا شهرها الثامن عشر. هؤلاء اللاجئين الذين لاذوا بالفرار حفاظا على أرواحهم بعد أن كانوا شهود عيان على جرائم ارتكبت بحق أقربائهم وجيرانهم. ولعل ما يدفعنا لمزيد من القلق اليوم هو استمرار هذه الأزمة، لا سيما في ظل استمرار لجوء أقليات متعددة من ولاية راخين إلى بنغلاديش نتيجة لتردي الأوضاع

ونعلم أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تهتم اهتماما قويا جدا بعمليات العودة، وهذا أمر نرحب به. وربما يكون بوسع السفير الإندونيسي التفصيل أكثر في هذا الشأن. ونعلم أن مركز تنسيق المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا منخرط في ذلك الأمر. ونعلم أن المبعوث الصيني يبذل جهودا مضنية. وأكرر أننا لا نمانع في ذلك؛ ومن وجهة نظرنا، نحن غير متصلبين بشأن الجهة التي تساعد اللاجئين على العودة، غير أننا نريد أن يجري التقييد بمبادئ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسبب. وهو إنها تكفل سلامة الناس العاديين.

كذلك أود أن أشيد بحضور معالي وزير خارجية بنغلاديش وبالدعم السخي الذي قدمته بنغلاديش ولا تزال تقدمه للروهينغا في كوكس بازار وعلى أراضيها. وتبذل بنغلاديش جهودا هائلة لمساعدة طائفة الروهينغا، ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم بنغلاديش في هذا الصدد.

ونرى أن توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين تظل أفضل خطة عمل لراخين. وبهنا جدا أن نرى حكومة ميانمار تتخذ ثلاث خطوات أولية. فنحن نود أن يحظى عرض منسق الأمم المتحدة وضع خطة تنفيذ مشتركة شفافة بالقبول. ونريد أن نتاح لمفوضية شؤون اللاجئين ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إمكانية وصول واسعة وغير مشروطة في ولاية راخين. وإمكانية الوصول متاحة لهما بعض الشيء، ولكن ذلك ليس كافيا للاضطلاع بالتقييمات المناسبة للأحوال في الميدان والتي يمكن أن تشجع اللاجئين على العودة. ونود أيضا أن نرى إتاحة حرية التنقل لمن تبقوا من الروهينغا في راخين. فمن شأن ذلك أن يشكل بداية جيدة لتمكين المجتمع الدولي من امتلاك منصة لتقديم الدعم. وهناك إرادة واضحة داخل المجتمع الدولي للقيام بذلك، كما سبق أن قلت.

تناولت المبعوثة الخاصة أيضا موضوع المساءلة. وأعتقد أن هذا الموضوع يكمن في صميم كل شيء. أولا، من الضروري

السلام والوثام بين مختلف الطوائف في ظل سيادة القانون؛ إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة حول الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق أقلية الروهينغا في ولاية راخين؛ القضاء على الأسباب الرئيسية لأزمة أقلية الروهينغا دون تمييز وبصرف النظر عن العرق أو الدين ومنحهم حقهم الأصيل في الجنسية، الأمر الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٢٤٨، الذي يدعو إلى منح حقوق المواطنة الكاملة لأقلية الروهينغا؛ أخيرا وليس آخرا، البدء بإصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة تتواءم مع القضاء على الأسباب الرئيسية لأزمة اللاجئين الروهينغا.

تؤكد الكويت على أهمية متابعة مجلس الأمن لهذه الأزمة بشكل وثيق من أجل حث وتشجيع حكومة ميانمار على التفاعل البناء وصولا إلى حل شامل وعادل ونهائي يمنح أقلية الروهينغا حق المواطنة ويضمن سلامتهم وحقوقهم الإنسانية كاملة. ونرحب بالجهود والمسعبي التي تبذلها دول الجوار في حوارها مع ميانمار، وهي جهود مشكورة ومكاملة لجهود المجتمع الدولي. وبما أننا سننتقل إلى مشاورات غير رسمية بعد انتهاء هذه الجلسة، سأكتفي بهذا القدر مما ورد في بيان بلادي، على أن استكمل ما لدي من ملاحظات واستفسارات في الجلسة المغلقة.

ولكن قبل أن اختتم، أود أن أتقدم بجزيل الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولفريقيكم على رئاستكم المتميزة للمجلس خلال هذا الشهر. ونتمنى كل التوفيق للوفد الفرنسي في رئاسته للمجلس في آذار/مارس.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيدة بيرغر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، على إحاطتها الإعلامية. ونثني على جهودها. والصين ستواصل دعمها في العمل بشكل بناء مع ميانمار وبنغلاديش من أجل إحراز تقدم في تسوية قضية ولاية راخين.

وبفضل الجهود المشتركة للبلدان المعنية وبلدان المنطقة والأمم المتحدة، شهدنا تقدما في تسوية قضية راخين مؤخرا.

الأمنية في إرجاء مختلفة في ميانمار، مع ما يمثله ذلك من تهديد خطير مرشح للتفاقم من شأنه أن يُلقي أعباء حسيمة على دول الجوار، لا سيما بنغلاديش التي فتحت أراضيها مشكورة لاستقبال أكثر من مليون لاجئ في مدينة كوكس بازار.

ونتابع تطورات هذه القضية ونحن على التزام تام بدعم ميانمار وبنغلاديش في التغلب على الأزمة التي تعصف بهما. فمن منطلق دبلوماسيتنا التي تركز على العمل الإنساني، أسهنا بصورة بناءة في إعداد وتنفيذ زيارة لمجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار برئاسة مشتركة مع بيرو والمملكة المتحدة في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وتسعى بلادي، سواء في إطار عضويتها في مجلس الأمن أو من خلال عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي، إلى تنفيذ ميانمار للمتطلبات التي حددها المجتمع الدولي إزاء تلك الأزمة. ومنذ انتهاء تلك الزيارة، لاحظنا اتخاذ حكومة ميانمار بعض الخطوات تجاه حل هذه القضية الإنسانية. فالاجتماعات بين المسؤولين في كل من بنغلاديش وميانمار، وتوقيع مذكرات التفاهم، وإنشاء هيئة للتحريات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، كلها خطوات إيجابية وجيدة، إلا أنها لم تترجم فعليا على أرض الواقع.

فالخطوات والمطالب التي حددها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2017/22، وتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، واضحة ومحددة، وتهدف إلى معالجة جذور المشكلة وإنهاء معاناة اللاجئين وعودتهم طوعيا وبأمان وكرامة إلى موقع ديارهم الأصلي في ميانمار. ونذكر من بين تلك التوصيات إغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا؛ والسماح لجميع من هم في ولاية راخين بحرية التحرك بشكل آمن ودون عوائق؛ والسماح بدخول وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها إلى جميع المناطق في ولاية راخين دون قيد أو شرط؛ واتخاذ ما يلزم من التدابير لمكافحة التحريض على العنف أو الكراهية واستعادة

للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة الإعادة إلى الوطن، مما يدفع البلدين إلى معالجة المسألة عن طريق الحوار والتفاوض. وقد تم الاعتراف بذلك ودعمه على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقام السفير سون غواشيانغ، المبعوث الخاص للشؤون الآسيوية بوزارة الخارجية الصينية، بزيارة ميانمار وسيوزور بنغلاديش في أوائل آذار/مارس. وسيجري مباحثات معمقة مع البلدين بشأن مسألة ولاية راخين بغية تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدين بحيث يمكن اتخاذ تدابير ملموسة في أقرب وقت ممكن.

والصين تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية للسكان في ولاية راخين، وقد قدمت مساعدات إنسانية إلى كلا البلدين. وسلمت ما مجموعه ١٠٠٠ وحدة سكنية إلى ميانمار من أجل تحسين الظروف المحلية لتوطين العائدين. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الصين لبنغلاديش معونة غذائية بقيمة ٢٠ مليون ين.

وسنواصل دورنا في الإسهام في تسوية هذه المسألة في ولاية راخين. ولا شك أن المسألة في ولاية راخين مسألة خاصة بكل ميانمار وبنغلاديش. وبالتالي، فإن على هذين البلدين إيجاد حل لها.

وبوسع بلدان المنطقة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة أن تقدم مساعدة إيجابية وبناءة في ذلك الصدد. وفي أواخر العام الماضي، قام الأمين العام للرابطة، السيد ليم جوك هوي بجولة استقصائية في ولاية راخين الشمالية. وأرسل مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤخرا فريقا لتقييم الاحتياجات إلى ميانمار لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة المشردين. وتثني الصين على الرابطة لدورها الهام وجهودها النشطة في البحث عن حل لهذه المشكلة في ولاية راخين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ميانمار وبنغلاديش على تعزيز الحوار وتنفيذ إعادة الدفعة الأولى من المشردين إلى وطنهم

وزارت المبعوثة الخاصة، السيدة بيرغتر، ميانمار وبنغلاديش هذا العام، وعقدت مشاورات معمقة بشأن هذه القضية. ويتحقق البلدان بنشاط من العائدين طواعية واتخذت الترتيبات لعقد الاجتماع الرابع للفريق العامل المشترك. وقد التزمت حكومة ميانمار بإغلاق مخيم المشردين داخليا في ولاية راخين تدريجيا وإصدار وثائق الهوية القانونية لمن أعيدوا إلى أوطانهم.

وكما حثتها المبعوثة الخاصة بيرغتر، تعهدت ميانمار بتبسيط إجراءات طلب الوثائق القانونية. وواصلت حكومة ميانمار تنفيذ مذكرة التفاهم الثلاثية الموقعة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووافقت على مشاريع التنمية ذات الأثر السريع التي ستضطلع بها الوكالتان في ولاية راخين.

وفيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، عقدت لجنة التحقيق المستقلة بشأن ولاية راخين اجتماعا سادسا في نهاية كانون الثاني/يناير. وقررت اللجنة رسميا جمع المعلومات من الجمهور العام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وسجلت اللجنة البنغلاديشية لإغاثة اللاجئين والإعادة إلى الوطن ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والحكومة المحلية في كوكس بازار ما يزيد على ٦٠٠٠٠ شخص يلمسون اللجوء حاليا وينتظرون إعادتهم إلى الوطن، وهم يتواصلون مع ميانمار بشأن إعادتهم إلى الوطن.

إن قضية ولاية راخين هي قضية موروثية. ويكمن حلها في معالجة كل من أعراضها وأسبابها الرئيسية. والأولوية القصوى هي تمكين العودة المبكرة لأولئك الذين تقطعت بهم السبل حاليا في بنغلاديش، وهي الطريقة الواقعية والصالحة عمليا للتخفيف من حدة الأزمة في ولاية راخين. ولهذا الغاية، اقترحت الصين نهجا من ثلاث مراحل، وهي وقف الانتهاكات والإعادة إلى الوطن والتنمية. وقد يسرنا مرتين عقد اجتماعات ثلاثية غير رسمية بين الصين وميانمار وبنغلاديش، ظهرت خلالها ثلاث نقاط هامة

وأود أن أشكر سعادة السيدة كريستين شرانر بورغنر، المبعوث الخاص للأمين العام المعنية بميانمار، على إحاطتها اليوم. ونحن نعلم أنها قامت بالكثير من جهود الدبلوماسية المكوكية، كما ذكرت، وأنها بذلت جهوداً لا تكل في السعي إلى إيجاد حل ودي لهذه الحالة البالغة الصعوبة. وتكتسي إحاطتها اليوم أهمية بالغة لأعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بفهم الحالة الراهنة في الميدان بصورة أفضل. وهي أيضاً تحديث بالمعلومات عن التقدم الذي تحرزه المساعي الحميدة للأمين العام في معالجة الحالة في ميانمار.

وكما ترى إندونيسيا دائماً، فإن من الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل لإيجاد حل شامل ومستدام في البلد، على النحو المبين في توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، التي كان يتولى قيادتها سابقاً كوفي عنان. وعليه، أود أن أتشاطر معكم ثلاث نقاط رئيسية بشأن الجهود التي نبذلها للتوصل إلى حل دائم لهذه المسألة البالغة الأهمية.

أولاً وقبل كل شيء، نود أن نسلط الضوء على الأزمة الإنسانية. وأود أن أعتنم سائحة، للإشادة بينغلاديش على جهودها وسخائها في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين. ومع ذلك، فلا يزال من دواعي الشعور بالقلق البالغ أن نشهد تحسناً كبيراً في هذا الشأن. فعلى الرغم من مضي عام ونصف منذ تصاعد هذه الأزمة، ما يزال مئات الآلاف من اللاجئين يعيشون في المخيمات وفي انتظار مساعدتنا.

ولذلك، يجب علينا ضمان أن تظل الأزمة الإنسانية الملحة التي يواجهها اللاجئون في كوكس بازار وفي مخيمات المشردين داخليا أولوية قصوى وبوصلة نسترشد بها. وينبغي لنا إعطاء الأولوية ومضاعفة جهودنا لضمان العودة الطوعية الآمنة والكرامة للاجئين. وسوف يتطلب ذلك التزام ودعم الجميع لتهيئة بيئة تمكينية ومواتية، بما في ذلك توفير الضمانات الأمنية وحرية التنقل وحصول السكان على الخدمات الأساسية بما يساعد على استعادة ثقتهم. وتلك جميعاً عوامل هامة.

في وقت مبكر حتى يتسنى لجميع أولئك الذين يبحثون عن مأوى حالياً من العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. وينبغي معالجة المسائل التي تهم المجتمع الدولي في إطار عملية الإعادة إلى الوطن، مثل حرية التنقل والمواطنة والمساءلة تدريجياً وعلى النحو الواجب. ولن يؤدي الإصرار على وضع الشروط المسبقة للإعادة إلى الوطن إلا إلى جعل هذه الحلول بعيدة المنال.

والتنمية هي المسار الرئيسي لحل هذه المشكلة في ولاية راخين التي ما تزال متخلفة حتى الآن بالرغم مما لديها موارد وفيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه للاستثمار في ولاية راخين لمساعدة المجتمعات المحلية في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية لتحقيق الاستقرار. وتدعم الصين اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في ذلك الصدد.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يحافظوا على وحدة صفوفهم ويتجنبوا ممارسة الضغوط غير اللازمة، فيؤدون ذلك دوراً بناءً في تعزيز التسوية الثنائية للمسألة من قبل ميانمار وبنغلاديش. وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعززا جهود تنسيقهما مع حكومة ميانمار وأن يواصلوا تنفيذ الاتفاق الثلاثي على نحو مطرد.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي التحلي بالصبر وتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الاتفاقات الثنائية بين البلدين على إعادة اللاجئين إلى وطنهم والمضي قدماً في تسوية المسائل العملية بغية تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في ولاية راخين.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سأكون مقصراً إذا لم أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على قيادتكم الممتازة لرئاسة المجلس لهذا الشهر. ولا بد لي من القول إنني أعطيكم على توليكم منصبكم لمدة ٢٨ يوماً فقط، في حين يتوقع أن أتولى المنصب نفسه لمدة ٣١ يوماً في وقت لاحق من هذا العام. وأود أيضاً أن أرحب بالوفد الفرنسي على رئاسته المقبلة، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

جهودها الرامية إلى حل هذا الوضع الصعب في الميدان. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا في تعزيز الثقة بين جميع أصحاب المصلحة. ومن المؤكد أن ذلك يتطلب دعم المجتمع الدولي. لقد سمعت دعوة الكثيرين في المجلس إلى الرابطة للاضطلاع بدور أساسي في تلك العملية. ونعرب عن تقديرنا لذلك.

ونأمل في إحراز تقدم فيها. بيد أن المؤكد هو أن إيجاد حل دائم لهذه المسألة يتطلب عملية تدريجية ومستمرة. وينبغي إعطاء الأولوية للجانب الإنساني. ولن يتسنى لأحد بما في ذلك الرابطة نفسها النجاح بمفرده في تحقيق ذلك الهدف. ويقتضي تحقيقه الدعم من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك هنا في المجلس ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمجتمع الدولي عموما. وكما نقول دائما فإن ما هو عرضة للخطر هو رفاه الأشخاص المعنيين - وينبغي أن يكون ذلك أولوية قصوى بالنسبة لنا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، أن أشكر المبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة كريستين شرانر بورغتر، على إحاطتها المستنيرة إلى مجلس الأمن، فضلا عن التزامها الدؤوب بالعمل لإيجاد حل دائم للأزمة في ولاية راخين. وأود أيضا أن أرحب بحضور وزير خارجية بنغلاديش بيننا اليوم. وما تزال فرنسا تشعر ببالغ القلق إزاء حالة طائفة الروهينغيا حيث يستمر بقاؤهم في ولاية راخين أو بوصفهم لاجئين في المخيمات في بنغلاديش. وبالرغم من بعض الإعلانات التي تعدّ الخطوات الأولى، فلا تزال الإجراءات التي تتخذتها سلطات ميانمار في الميدان غير كافية.

تأمل فرنسا في إحراز مزيد من التقدم، ولا سيما في المجالات الثلاثة ذات الأولوية.

إن الأولوية الأولى هي الدعم الإنساني للروهينغيا والأشخاص المشردين داخليا الذين لا يزالون في أراكان واللاجئين في المخيمات في بنغلاديش. ويجب على السلطات البورمية أن

ومن الضروري أيضا الشروع في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في ولاية راخين لأجل ضمان استدامة الحل. ولا شك أن الاستثمار والمساعدات الأخرى ستكون عوننا لنا أيضا. ونحث في ذلك السياق، على التنفيذ الفعال لإطار التعاون على النحو المتفق عليه بين ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا، نود التشديد على أهمية المشاركة البناءة. وتذكر إندونيسيا تماما أن هذه التعهدات تقتضي التعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة. ولذلك السبب، عقدت وزيرة خارجية إندونيسيا، السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي سلسلة من الاجتماعات مع عدد من المحاورين الرئيسيين في المنطقة. وقبل بضعة أسابيع زارت وزيرة الخارجية بنغلاديش في إطار تلك العملية، للاجتماع بنظيرها حيث اتفقا على تركيز الجهد على العودة إلى الوطن. وعقد اجتماع أيضا مع كبار المسؤولين في ميانمار، ركز على الدور الهام الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عملية الإعادة إلى الوطن. وأجرت وزيرة الخارجية أيضا اتصالات مع المبعوثة الخاصة بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها مع كل السلطات في بنغلاديش وميانمار. وباختصار، فإن كل هذه الجهود تهدف إلى بناء الثقة بين جميع الأطراف، فضلا عن إيجاد حل دائم للمشكلة. ولا تزال الثقة هي الحلقة المفقودة.

ثالثا، نود تسليط الضوء على الدور الذي تضطلع به الرابطة. وتؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بأن مشاركة الرابطة هامة لإيجاد حل مستدام في ولاية راخين. وعملا بالقرار الذي اتخذته قادة الرابطة في آخر مؤتمر قمة عقده، فقد أجرت أمانة الرابطة عددا من الزيارات إلى ميانمار تأهبا لمشاركة الرابطة ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لها. ويجدوننا الأمل في أن تمكننا مشاركة الرابطة من وضع تصور واضح للاحتياجات الإنسانية في ولاية راخين حتى نتمكن من مساعدة ميانمار في

وأخيراً، تتعلق الأولوية الثالثة بتوصيات لجنة عنان الاستشارية لولاية راخين، ولا سيما تلك المتعلقة بالجنسية والمساواة في الحقوق. وعلى الرغم من إنشاء لجنة لتنفيذ تلك التوصيات، فليس هناك حتى الآن أي تحسّن ملموس في حالة الطوائف الأكثر ضعفاً. لا بدّ للسلطات البورمية من أن تثبت، عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة، رغبتها في استعادة الثقة بين الطوائف وتوفير حل دائم للأزمة. وينبغي أن تشمل تلك التدابير الوصول الفعال إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة لجميع الأشخاص الذين ينتمون إلى طائفة الروهينغيا وحرية التنقل لجميع الطوائف.

لكل هذه الأسباب، وإذ نكرر ملاحظات المتكلمين السابقين، ولا سيما زميلتي وصديقتي البريطانية، ترى فرنسا أن مجلس الأمن يجب أن يظل مستنفراً تماماً لضمان الرصد الدقيق لتنفيذ بيانه الرئاسي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/22). إن الحوار القائم بين الأمم المتحدة والسلطات البورمية، ولا سيما منذ وصول المبعوثة الخاصة قبل ثمانية أشهر، يجب أن يُترجم الآن إلى تحسّن ملموس في حالة السكان المتضررين. وفي هذا الصدد، تجدد فرنسا دعمها الكامل للمبعوثة الخاصة للأمين العام في سعيها إلى تحقيق ولايتها.

وفي الختام، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولفريقيكم عن أخلص آيات الشكر والتهنئة على إدارتكم الممتازة للمجلس خلال شهر شباط/فبراير.

السيد سينغر ويسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي الجلسة المفتوحة الأخيرة لبلدكم على رأس مجلس الأمن، سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يشكر وفد بلدكم. وقد تشرفنا بمشاركة وزير خارجية بلدكم طوال الشهر. لقد كان للمناقشات التي نظمتموها تأثير كبير. وإني أهنئكم حقاً. لقد كانت هذه هي الرئاسة الثانية للمجلس في عام ٢٠١٩ التي أُديرت باللغة الإسبانية. ونتيجة لذلك، تعلّم العديد من السفراء الآن هذه اللغة.

تتيح فوراً للأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بأمان وعلى نحو كامل ودون معوقات إلى ولاية راخين. وفي حين أن التوترات المتجددة التي لوحظت في أوائل كانون الثاني/يناير عقب الهجمات التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان تُظهر بالتأكيد تعقيد الحالة، يظلّ من الضروري العمل على سبيل إتاحة إمكانية دائمة لإيصال المساعدات الإنسانية من أجل مساعدة الناس الذين لا يزالون في ولاية راخين. ولا بدّ من السماح للأشخاص المشردين داخلياً من الروهينغيا بحرية الحركة والوصول على نحو كامل، دون تمييز، إلى الخدمات الأساسية. هذه الظروف الضرورية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة للاجئين من الروهينغيا لم تتحقق حتى الآن. ونثني على السخاء الاستثنائي لسلطات وشعب بنغلاديش، فضلاً عن العمل الممتاز الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

ولا تزال الأولوية الثانية هي مكافحة الإفلات من العقاب. فليس لدينا حتى الآن أية ضمانات بأن لجنة التحقيق المنشأة في الصيف الماضي قادرة حقاً على إجراء تحقيقات محايدة ومستقلة وذات مصداقية. هذا هو ما نسعى إليه. إن الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة تقصي الحقائق، والتي قُدمت إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8381)، واضحة لا لبس فيها. يجب أن نتصرّف وفقاً لها من خلال التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وآلية التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. إن الانتهاكات الخطيرة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، لا يمكن أن تمرّ دون عقاب. وفي هذا الصدد، نأمل أن تتمكن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتن، من أن تقدم قريباً تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن الزيارة التي قامت بها مؤخراً إلى بورما. كما أن من الضروري أن يتمكن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح من اعتماد استنتاجات بشأن بورما والحالات الأخرى المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وأن تتبع توصيات المجلس إجراءات ملموسة لصالح الأطفال ومكافحة الإفلات من العقاب.

وقد حان الوقت أيضاً لكي تضطلع حكومة ميانمار بمسؤوليتها عن حماية مواطنيها على أراضيها. إننا نوجه نداء عاجلاً إلى الحكومة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، التي تشمل، من بين مسائل أخرى، تنفيذ استراتيجيات للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والجنسية، وحرية التنقل، والمشاركة المجتمعية، والتمثيل، والوثام بين الطوائف وأمنها جميعاً.

ومن الضروري أيضاً التقيد التام بمذكرة التفاهم، التي ستتيح لطائفة الروهينغا عودة كريمة ومستدامة تتقيد بمعايير حقوق الإنسان وتعمل على ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع الأشخاص المشردين. ذلك سيمكننا من التخفيف بصورة فعالة من آثار هذه الأزمات البشرية والإنسانية المؤسفة. تقع المسؤولية عن ضمان العودة الكريمة للاجئين على عاتق حكومة ميانمار، التي يتعين عليها أن تهيب الظروف الضرورية لعودة اللاجئين بالتعاون مع المجتمع الدولي، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة. ويجب أن نتذكر أن التوصل إلى حل هو أمر ممكن، وأنه يجب علينا منع تكرار إخفاقات الماضي.

ولا يمكن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية بصورة انتقائية أو تمييزها أو تجاهلها.

وأود الآن أن أشير إلى جانب آخر من جوانب هذه الأزمة، وهو إسناد المسؤولية عن الفظائع المرتكبة ضد السكان من الروهينغا إلى مرتكبيها. فلم يتم إجراء تحقيق من أي نوع حتى الآن أو إتاحة إمكانية الوصول لتقصي الحقائق. وقد ألغى قرار إتاحة إمكانية الوصول للمقررة الخاصة وألقي القبض على الصحفيين الذين كانوا يحققون في الجرائم المرتكبة ويتحققون منها. باختصار، لم يجر تطبيق مبدأ المساءلة.

ويساورنا القلق، قبل كل شيء، إزاء ضحايا العنف الجنساني وأعمال الاعتداء الجنسي الوحشية والمهينة التي تُرتكب ضد النساء والفتيات. وتشير هذه المستويات من الوحشية والعنف إلى اتجاه واضح لاستخدام هذه الجرائم كاستراتيجية لترهيب

نود أولاً أن نشكر السيدة كريستين شرينر بيرغرنر على إحاطتها المفصلة بشأن الحالة في ميانمار وآخر التطورات على أرض الواقع.

لا تزال أزمة الروهينغا تؤثر على ما يقرب من مليون لاجئ في بنغلاديش وبقية الروهينغا المسلمين المتبقين في ولاية راخين، الذين يعانون من التمييز ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية. إن المنازعات العرقية في ازدياد، وعملية السلام على وشك الانهيار، وقد زاد انعدام الأمن، مما يخلق الفرص للجماعات المسلحة للانخراط في إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بالبشر. تمثل هذه الكارثة الإنسانية على جانبي الحدود تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وقد ولدت العديد من الحالات التي تتطلب اهتماماً فورياً من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، تكرر الجمهورية الدومينيكية التأكيد على إدانتها الشديدة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم البشعة التي أضرت بطائفة الروهينغا في ميانمار وتُسلم بمسؤولية المجلس عن التصدي للأزمة والاستجابة لها على النحو الواجب. لقد تناول المجلس حتى الآن هذه المسألة في عدة مناسبات وفي إطار صيغ مختلفة. ومع ذلك، لا توجد مؤشرات واضحة نحو حل مستدام ودائم من شأنه أن يتيح لطائفة الروهينغا عودة كريمة وآمنة وطوعية إلى أراضيها.

واستناداً إلى البيانات المنشورة، يبلغ عدد السكان المشردين واللاجئين ما يقرب من مليون شخص. وقد نجم هذا التشريد عما يوصف بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية والجرائم البشعة. هذه الأوصاف القوية والمؤسفة تتطلب اتخاذ إجراءات تتناسب مع شدتها. إن مجلس الأمن يبدو مشلولاً وخاملاً، لكن الوقت قد حان لنحشد الجهود ونتخذ إجراءات لمنع وقوع المزيد من الفظائع، ولحماية الفئات الضعيفة من السكان وضمان مساءلة الجناة عن أفعالهم. بيد أن المسؤولية الجماعية تبدأ من المسؤولية الفردية.

الآراء. ونحن تحت مجهر الروهينغيا وجميع سكان ميانمار والعالم بأسره. وقد حان وقت العمل.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر المبعوثة الخاصة، السيدة شرانر بورغنز، على المعلومات التي قدمتها، وأؤكد لها دعمنا الكامل لعملها.

وأود أن أنقل ثلاث رسائل، هي: أولاً، الحاجة الملحة إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بشكل كامل؛ وثانياً، الأهمية الحاسمة لتحقيق العدالة من أجل إحلال سلام دائم؛ وثالثاً، ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

أولاً، نحث سلطات ميانمار على أن تتيح لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بشكل كامل. فقد انقضى عام تقريبا منذ توقيع مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وللأسف لا يزال التقدم بطيئا للغاية. وندعو الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في جميع التقييمات وفي تخطيط المساعدة الإنسانية وتقديمها، وإلى توفير الخدمات الطبية والنفسية المتخصصة لضحايا العنف الجنسي. ونشيد بالمنطقة على ما اتخذته من مبادرات. وتثني بلجيكا على رابطة أمم جنوب شرق آسيا بصفة خاصة لإنشائها مركز تنسيق المساعدة الإنسانية التابع للرابطة. فهذه الآلية تُكمل على نحو مفيد الجهود المتعددة الأطراف، ولا سيما تلك التي يبذلها المجلس ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. كما أود أن أعرب عن امتناني إزاء التضامن الذي تبديه بنغلاديش تجاه لاجئي الروهينغيا.

ثانياً، فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فقد وصف رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار الحالة في ولاية راخين بأنها حالة "إبادة جماعية" مستمرة، وذلك في بيان له قبل بضعة أشهر في هذه القاعة (انظر S/PV.8381).

السكان المدنيين ومعاقبتهم. ونوجه نداءً حثيثاً من أجل بدء تحقيقات ذات صلة لتحديد هوية المسؤولين عن تلك الأعمال البشعة ليتسنى تقديمهم إلى العدالة ويمكننا تجنب الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الفظيعة، التي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والقانون الدولي. ومن الضروري أن نتخذ إجراءات محددة لتحقيق هذه الأهداف.

ووفقا لتقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/64)، لا يمكن للنظام القضائي في ميانمار أن يجري تحقيقا عادلا ومستقلا - وهذه عملية سيتعين بلا شك على المجتمع الدولي أن يقودها. وينبغي النظر في جميع الخيارات، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن الضروري إرسال رسالة واضحة إلى الحكومات الأخرى التي قد تسول لها نفسها اتباع هذا المسار المتمثل في الوحشية العسكرية وانتهاك الحقوق.

ويجب على المجلس أن يضطلع بمسؤولياته وأن يتفق على القيام بعملية بناءة ومنسقة واستخدام جميع الأدوات المتاحة له من أجل تحقيق تقدم ملموس والتوصل إلى تسوية دائمة للأزمة، وهي عملية تنطوي على الانخراط مع حكومة ميانمار وتقديم دعم مستمر لتطبيق مبدأ المساءلة. وهذا الانخراط أمر جوهري. فلن ينتج عن عزل الحكومة آثار إيجابية في القضاء على الأسباب الجذرية لهذه الأزمة. بل على العكس من ذلك، فإنه قد يؤدي إلى تفاقم العوامل الكامنة وراء الأزمة.

وأخيرا وليس آخرا، تود الجمهورية الدومينيكية التنويه بالجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء المجلس، إلى مواصلة دعم بنغلاديش في تلك المهمة.

إن ميانمار تشكل واقعا قاسيا يمثل إهانة للمجتمع الدولي الذي لم يتخذ أي إجراء حتى الآن بسبب الافتقار إلى توافق

(تكلم بالإسبانية)

قبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أهنئكم وأشكركم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الممتازة لمجلس الأمن في هذا الشهر.

السيدة فرونييسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بعبارات تقدير نظرا لأن هذه هي المناقشة المفتوحة الأخيرة في هذه القاعة تحت رئاستكم، سيدي الرئيس. وأود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، ولفريقكم. وأود أن أثني عليكم شخصيا، وكذلك على زملائكم، تقديرا لقيادتكم وإبداعكم ومهنتكم. لقد كان من دواعي السرور العمل مع غينيا الاستوائية خلال هذا الشهر الحافل بالأعمال.

كما أود أن أشكر ضيفتنا، المبعوثة الخاصة كريستين شرانر بورغتر، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ويمكنها التعويل على دعمنا. ونحن نقدر جهودها الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في ولاية راخين.

مرة أخرى، نحن سعداء للغاية.

وأود أيضا أن أرحب بحرارة بمعالى وزير الخارجية السيد شهيد الحق وأثني على السلطات في بنغلاديش على السخاء الذي قدمته للاجئين من ولاية راخين.

وبولندا تعتقد أن هدفنا الأساسي بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن يجب أن يكون هو السعي إلى إيجاد حلول شاملة ودائمة تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل في ميانمار، بما في ذلك القضاء على انعدام الجنسية والتمييز والتخلف، على النحو المبين في توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وتتطلب أزمة الروهينغا المستمرة تعاوناً وثيقاً فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، وحكومة ميانمار تتحمل مسؤولية خاصة.

لقد أكدنا مرارا على ضرورة تهيئة الظروف المؤاتية لعودة المشردين من ولاية راخين عودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة

والإجراءات غير المتناسبة التي اتخذها التامداو (جيش ميانمار) في آب/أغسطس ٢٠١٧ قد تشكل أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ولا يمكن أن تمر تلك الجرائم دون عقاب. فقد وقعت تلك الأحداث في مناخ من التمييز الشديد ضد طائفة الروهينغا وينبغي للسلطات المختصة في ميانمار التحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا بصورة تتسم بالمصداقية ومن دون تأخير. وأود أن أشير إلى حقيقة أن المجلس لديه سلطة إحالة هذه الأحداث إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإن لم يتم تحقيق العدالة، فإن هذه المسألة ستصبح عاجلا أو آجلا مطروحة مجددا على بساط البحث أمامنا. فكيف يمكن أن نأمل حقا أن يعود اللاجئين إلى منطقة يحتفظ فيها المجرمون بوظائفهم ويتمتعون بالإفلات التام من العقاب؟

ثالثا، تشدد بلجيكا على الحاجة إلى معالجة الجذور العميقة للنزاع حتى يتمكن اللاجئين من العودة بطريقة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة. وتتضمن التوصيات الواردة في تقرير كوفي عنان توجيهات واضحة في هذا الصدد. وندعو إلى تنفيذها بصورة عاجلة. والوضع السلمي والعادل هو الوضع الذي تحظى فيه حقوق الإنسان بالحماية من دون تمييز، بما في ذلك حرية التنقل. كما أنه وضع يكون فيه الحصول على الخدمات الأساسية مكفولا.

وأخيرا، فإنه أيضا وضع تكون فيه المساواة في الحصول على المواطنة الكاملة هي النمط السائد. ونرحب بتوقيع البيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وندعو الحكومة إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها. كما أود التشديد على أهمية حرية التعبير والدعوة إلى إطلاق سراح الصحفيين الاثنين التابعين لوكالة رويترز.

وستواصل بلجيكا رصد التطورات عن كثب على أرض الواقع. ونشجع سلطات ميانمار على اتخاذ الإجراءات المتوقعة منها لتيسير التعايش السلمي في ميانمار.

المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم ننس صحفيي وكالة رويترز المسجونين والذين صدر في حقهما حكم بسبب تحقيقاتهما في مقتل الروهينغا القرويين في ولاية راخين وندعو المسؤولين إلى إطلاق سراحهما فوراً ودون شروط.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لا يغيب عن بالنا أن ميانمار لا تزال بلداً لديه اقتصاد هش ومعرض للكوارث الطبيعية وأن قدراته الداخلية تحتاج إلى مزيد من التطوير. وندرك أن إعادة بناء ولاية راخين ستكون عملية طويلة. ولذلك فإننا نعرض دعمنا ونهيب بالمجتمع الدولي التركيز على وضع استراتيجية طويلة الأجل لمساعدة ميانمار في عملية إعادة البناء.

السيد إييو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): شأن شأن المتكلمين الذين سبقوني، ولما كانت هذه هي الجلسة العلنية الأخيرة التي تتولون رئاستها، سيدي الرئيس، أود بداية أن أعرب لكم ولفريقكم عن تهابي وفد بلدي الحارة على المهارة والحكمة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. وأود أيضاً أن أهنئ السيدة كريستين شرانر بورغنر، المبعوثة الخاصة للأمم العام لميانمار، على إحاطتها الإعلامية المفيدة، التي تمثل مرة أخرى تحديات للمجلس بشأن الحالة في ذلك البلد.

إن المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين من الروهينغا وحقوق الإنسان، لا سيما في ولاية راخين، لا تزال مصدر قلق للمجتمع الدولي. وفي الواقع، فإن الحالة الأمنية الهشة في شمال الدولة تجعل من الصعب وصول المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين. وفي هذا الصدد، فإن كوت ديفوار تدعو إلى التنفيذ الفعال للاتفاق الثلاثي الموقع في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فهذا الاتفاق خطوة ضرورية نحو وضع إطار للتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم بصورة طوعية وأمنة وكرامة ومستدامة، والمساعدة في تحسين سبل عيش قادرة

وإعادة إدماجهم. ونأمل أن تشرع الحكومة في تخفيف القيود المفروضة على حرية التنقل لتيسير وصول جميع الطوائف إلى فرص العيش والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. ولم ننس مسؤولية جيش ميانمار عن كفالة حماية جميع المدنيين من دون تمييز ومراعاة التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان بشكل كامل.

هناك مخاوف مشروعة من تراجع سلطات ميانمار عن التزاماتها بمعالجة أزمة لاجئي الروهينغا. فقبل بضعة أيام، نما إلى علمنا من التقارير الإعلامية أن الضابط الأعلى رتبة في جيش ميانمار ينكر حقيقة أن الجيش قام باضطهاد الأقلية المسلمة من الروهينغا بشكل منهجي، مدعياً أن أي مزاعم في ذلك الصدد هي إهانة لشرف بلده. إذا كان هذا الرجل يرفض تصديق الشهود العيان من آلاف النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والأطفال الأيتام الذين فروا من أجل إنقاذ حياتهم ووجدوا ملجأ في بازار كوكس بازار، فكيف يمكننا أن نصدق خطاب الحكومة الرسمي بشأن تقديم الجناة إلى العدالة؟ هل هناك أي أمل في وجود أي هامش من المساءلة؟ إننا ندعو حكومة ميانمار وقوات الأمن إلى كفالة استتباب الأمن وسيادة القانون وتحقيق المساءلة في البلد، بما في ذلك في ولايات راخين وكاشين وشان. وهكذا، نأمل أن تتم الزيارة المؤجلة للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، إلى راخين على الفور بعد إجراء تقييم للظروف في الميدان التي ستمكّن من القيام بهذه الزيارة

ونؤكد مجدداً كذلك دعوة حكومة ميانمار إلى اتخاذ جميع التدابير من أجل نزع فتيل التوترات بين الطوائف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وأمنة وغير مشروطة ودون تأخير. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إحراز أي تقدم في تنفيذ الاتفاق بين ميانمار وبنغلاديش المتعلق بعودة المشردين من ولاية راخين ومذكرة التفاهم التي وقعتها ميانمار ومفوضية الأمم

ذلك عن طريق الانخراط مع جميع الأطراف. ونود أيضا أن ننوه بحضور معالي وزير خارجية بنغلاديش ونشكر حكومته مرة أخرى على العمل الممتاز الذي يبذلون به في استضافة اللاجئين في بلده. كما ننوه بحضور ممثل ميانمار.

في البداية، تدين جنوب أفريقيا المحجمات القاتلة وأعمال العنف التي وقعت في ولاية راخين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ومن الأهمية بمكان أن تكف الأطراف فوراً عن جميع أعمال العنف التي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى استمرار تفاقم الأزمة وإطالة أمد ما تسببت فيه من معاناة إنسانية لا تحتمل. وفي هذا الصدد، جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة التي لا تزال مستمرة والتي تؤثر على زهاء مليون لاجئ من الروهينغيا، بمن فيهم النساء والأطفال.

وتشيد جنوب أفريقيا بالجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش والمجتمعات المحلية المضيفة في بنغلاديش لمساعدة الأشخاص الضعفاء، وتدعو حكومة ميانمار إلى العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتعجيل بتيسير الظروف التي تسمح بعودة طوعية للمشردين في ظروف تفضي إلى السلامة والكرامة.

نعرب عن تقديرنا للتطورات الإيجابية التي أبلغتنا بها السيدة كريستين بيرغرن، وباختصار، مفادها أنها مُنحت، أولاً، الإذن بفتح مكتب في العاصمة، نايبيداو؛ ثانياً، هناك عمليات جارية لمناقشة التعديلات الدستورية؛ ثالثاً، اختصرت عملية التحقق من سنتين إلى خمسة أشهر؛ ورابعاً، سمحت سلطات ميانمار للسيدة كريستين بيرغرن بالوصول إلى جميع الأطراف والسفر بحرية أكبر في أرجاء ميانمار. ويجب علينا أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الصين والهند واليابان ولإسهاماتها في بناء مخيمات المرور العابر.

يتضح من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المبعوثة الخاصة والتقارير التي تفيده بأن الأزمة الإنسانية مستمرة بسبب عدم

على الصمود لجميع الطوائف في ولاية راخين. كما تدعو كوت ديفوار حكومة ميانمار إلى تعزيز تعاونها مع بنغلاديش بشأن إعادة اللاجئين إلى ديارهم.

ويود بلدي أن يثني على احتشاد المجتمع الدولي دعماً للفتنات الضعيفة والطوائف المتضررة. وقد أدى هذا الحشد إلى إطلاق الحملة في الأسابيع الأخيرة في جنيف بمبادرة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية من أجل جمع الأموال اللازمة لتقديم المساعدة لأكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار و ٣٠٠ ٠٠٠ في المجتمعات المضيفة في بنغلاديش. ومن المناسب الإشادة بالجهود التي تبذلها حكومة اليابان التي قررت مؤخراً بالتنسيق مع ثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة تمويل مشاريع المساعدة والحماية وبناء الثقة ومقاومة الأزمات في ولايات شان وكاشين وراخين.

وفيما يتعلق بقوة التزام بلدي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، فإنه يود أن يثني على الجهود التي بذلها أصحاب المصلحة لتنفيذ نتائج بعثة تقصي الحقائق، بما في ذلك إنشاء لجنة التحقيق المستقلة. وفي هذا الصدد، يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد النساء والأطفال، أمام المحاكم المختصة.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار مجدداً دعمها للسيدة كريستين شرانر بورغرن وتحث المجتمع الدولي على تكثيف المساعدة التي يقدمها إلى اللاجئين من خلال توفير التمويل الكافي لخطة الاستجابة المشتركة للأمم المتحدة.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

نود أن نشكر المبعوثة الخاصة، السيدة كريستين شرانر بورغرن على إحاطتها الإعلامية المفيدة عقب الزيارة التي قامت بها مؤخراً إلى المنطقة. ونود أيضاً أن نشيد بالسيدة بورغرن على جهودها المتواصلة الرامية إلى إيجاد حلول لهذه الأزمة، بما في

المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار. وأشيد بها على جميع جهودها التي اضطلعت بها خلال الشهر الماضي. وكما قلت في وقت سابق اليوم، فيما يتعلق بالمبعوث الخاص الجديد للأمين العام المعني بسوريا (انظر S/PV.8475)، من المهم جدا أن يكون على اتصال بجميع الأطراف المعنية. وبناء على ما قيل وما سمعناه، أهنيئ السيدة كريستين بيرغرن على بناء الاتصالات اللازمة لفتح مكتبها في عاصمة ميانمار. وكما نعلم، ميانمار بلد منعزل إلى حد ما. إذ من المهم جدا لها دخول البلاد وقبولها كشريك.

أود أيضا أن أنوه بالخطوات الإيجابية التي اتخذت. ومع ذلك، أود أن أتطرق مرة أخرى إلى الملاحظات التي أدلى بها زميلي الكويتي في مداخلتها. وأشار إلى الزيارة التي قام بها مجلس الأمن في العام الماضي للوقوف عن كثب على النزاع ومعاناة الناس هناك، والتعرف مباشرة على الحالة في كوكس بازار. وعلينا أن نعترف بأننا لم نحز أي تقدم يُذكر بعد عام تقريبا. وأود أيضا أن أردد ما قاله الذين أعربوا عن امتنانهم لبنغلاديش. وأود أن اشكر بنغلاديش، من خلال وزير خارجيتها. تواجه بنغلاديش عددا من التحديات في استضافة اللاجئين، وكونها لا تزال تفعل ذلك فإحما جديرة بامتناننا.

نحن نحشى، ربما في غضون سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات، من أن نستأنف اجتماعنا في كوكس بازار لمناقشة اللاجئين. لقد سمعنا أن الحالة هناك سيئة للغاية. والخطر الكامن هو أن الموجودين في المخيمات سيصبحون متشددين وأكثر تطرفا. وفي ظل هذه الظروف، يشكل توفير التعليم المناسب للكثير من الأطفال الذين يعيشون هناك تحديا كبيرا. وإن لم يحصلوا على التعليم، سيصبحون متطرفين. ما نوع الجيل الذي سيتعرض هناك؟ لا توجد وظائف. لذلك يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتمكين اللاجئين من العودة. عندما أقول إنه يجب علينا أن نفعل كل شيء ممكن، فهذا يعني إننا يجب أن نحسب الظروف

إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح، بما في ذلك القيود المفروضة على الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، كذلك على السبل الكفيلة بتوفير العيش الكريم والعيش حياة كاملة. وفي هذا الصدد، تشجع جنوب أفريقيا حكومة ميانمار على التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتصدي لتلك التحديات. وفي هذا الصدد، من المهم جدا أيضا أن تتلقى تلك الوكالات الموارد اللازمة لتمكينها من التصدي للأزمة الإنسانية.

ينبغي للمجلس أيضا أن يأخذ في الاعتبار آراء الهند والصين واليابان ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك جميع الأطراف المعنية الأخرى، عبر الطوائف الدينية، لتيسير الوحدة بين شعب ميانمار. وينبغي لنا أيضا أن نولي اهتماما لمحنة الأقليات الأثنية الأخرى.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا أن الحل المستدام والوحيد للأزمة هو التوصل إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة للتفاوض، تسوية تضع مصالح ورفاه جميع الطوائف، بما في ذلك طائفة الروهينغيا، في صدارة تلك العملية، وتمكن من المضي في العمليات الأساسية بشأن الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي تؤدي إلى إحلال السلام الدائم والتعافي.

أخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة غينيا الاستوائية على رئاستها الممتازة وعلى الطريقة التي نهضت بها بمصالح قارتنا خلال الشهر الماضي. سيدي، لقد جعلتنا نشعر بالفخر، وأهمتنا بالتزامكم، وحماسكم في الاضطلاع بعملكم، ونهج سلوككم. لقد كان من دواعي سرورنا وشرفنا أن عملنا تحت قيادتكم.

السيد هيغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للإحاطة الإعلامية التي قدمتها

تقوم به. لقد قال ممثل الصين أنه لا ينبغي ممارسة أي ضغط. وأود أن أقول إنه ينبغي للصين أن تبذل قصارى جهدها لتشجيع حكومة ميانمار على القيام بالعمل الذي يتوقعه منها المجتمع الدولي.

أود أن أشكر رئيس المجلس وفريقه. لن أطيل عليكم لأننا نود الذهاب إلى حفلتكم فيما بعد، سيدي، إنكم تتركون فراغا كبيرا للرئيسين الفرنسي والألماني لملئه في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل.

السيد دوكلو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، ونشكر السيدة كريستين بيرغرن على إحاطتها الإعلامية عن التقدم الذي أحرزته في معالجة الخطة الخطيرة للاجئين الروهينغيا، وفي تعزيز العدالة والمساءلة والمصالحة في ميانمار.

كما نرحب بحضور السيد حق، وزير خارجية بنغلاديش، وكذلك الممثل الدائم لميانمار.

ونلاحظ مع القلق الاشتباكات التي وقعت في ولاية راخين بين شرطة ميانمار وما يسمى بجيش أراكان. إننا ندين هذه الهجمات، ونعرب عن أسفنا لوقوع وفيات، بينما نرى في الوقت نفسه أن من المهم تجنب أي عمل عسكري غير متناسب يمكن أن يؤدي إلى تصعيد العنف.

وتعتقد بيرو أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن الهدف الرئيسي لجهودنا يجب أن يتمثل في العودة الطوعية والأمن والكرامة والمستدامة لأكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا، من خلال معالجة الأسباب الهيكلية للحالة، التي جعلت تلك الطائفة أحد أكثر الطوائف تعرضا للتمييز في العالم. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن تقديرنا لبنغلاديش على تضامنها وللمجتمع الدولي على إسهامه الهام في دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تواصل بنغلاديش وميانمار الحوار

المناسبة لهم. ولا يمكن أن يكون هناك بديل للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين. ويجب أن تكون لديهم وثائقهم القانونية، بما في ذلك تلك التي تثبت جنسيتهم، ويجب أيضا أن يكونوا قادرين على التنقل بحرية.

أود أن أتطرق إلى أحد الأنشطة التي أكد عليها المبعوث الخاص، والتي اعتقد أنها أساسية، وتأخذ في الحسبان العديد من الجماعات العرقية في البلد من أجل إقامة حوار مستدام بين الطوائف. ويجب أن نعزز التفاهم المتبادل بين مختلف المجموعات العرقية. ولا بد من قبول الروهينغيا على قدم المساواة مع المجموعات السكانية الأخرى. ويجب أن تتوقف الكراهية التي تكنها أغلبية السكان نحو الروهينغيا. أعود إلى ما قلته في وقت سابق اليوم عن المساءلة في سوريا. لا حاجة لي للخوض في التفاصيل.

لقد شدد زملائي، ممثلو بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة على أهمية المساءلة. ويجب تقديم المسؤولين عن الجرائم الفظيعة والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة، بما في ذلك العسكريون المسؤولون عن ارتكاب تلك الجرائم. وعلينا أن نحرز تقدما بشأن هذه المسألة. ويجب أن تكون لدينا آلية متكاملة. وفي هذا السياق، كون المرأة كانت مستهدفة بصفة خاصة في هذه الجرائم، أؤيد تماما الاقتراح الذي قدمه زميلنا الفرنسي بأن تقدم براميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إحاطة إعلامية أمام المجلس عما يجري فعله حاليا للتخفيف من معاناة الضحايا.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر زميلي ممثل إندونيسيا، وهو عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على جميع جهود الرابطة. واعتقد أنه من الرائع أن تكون رابطة أمم جنوب شرق آسيا نشطة، وأن تؤدي دورا رئيسيا. أود أيضا أن أشيد بجيران الرابطة، ولا سيما الصين، وهي أكبر جارتها، على الدور الذي

المستقلة، فضلا عن جهود آلية التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، في تحقيق الهدف المتمثل في إقامة العدالة في هذا الإقليم. ومن بين هذه الجهود، نود أيضا أن نوه بالزيارة التي قامت بها مؤخرا السيدة برامبلا باتن، والتوقيع على البيان المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة ميانمار لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له. وفي هذا الصدد، فإننا ننضم إلى الدعوة التي وجهتها الممثلة الخاصة من أجل اعتماد قانون بشأن منع العنف ضد المرأة وفقا للمعايير الدولية.

ونسلم الضوء أيضا على الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة مشاركة رابطه أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال مركز تنسيق المساعدة الإنسانية، من أجل معالجة الحالة. ونعتقد أن تلك الجهود يمكن أن تكملها الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود التشديد على الحاجة إلى تحويل الجهود التي نبذلها إلى تقدم ملموس على أرض الواقع. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نكرر التأكيد على أهمية أن يواصل المجلس اهتمامه الوثيق بالحالة ودعمه الكامل لعمل المبعوثة الخاصة.

قبل أن أختتم البيان، تود بيرو أن تهنئكم، السيد الرئيس، وفريقكم على قيادتكم لأعمالنا بكفاءة في شهر شباط/فبراير، وأتمنى لوفد فرنسا كل النجاح خلال رئاسته للمجلس التي تبدأ غدا.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أهنيكم، سيدي الرئيس، على إنجاز غينيا الاستوائية لرئاستها للمجلس. وأشكر المبعوثة الخاصة شرانر بورغندر على إحاطتها وعلى عملها الهام بشأن ميانمار. وأرحب بوزير خارجية بنغلاديش وأشكره على الانضمام إلينا وعلى كل ما قام به بلده من أجل طائفة الروهينغيا.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في ميانمار، وخاصة في ولاية راخين. فقد كان التقدم المحرز على

المستمر للحيلولة دون حدوث حالات انعدام للثقة واحتمال تصاعد التوترات. وأود أن أذكر ثلاثة من العناصر التي نعتقد أنها أساسية.

أولا، يجب أن نؤكد من جديد على أهمية التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم الموقعة مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قبل بضعة أشهر من انتهاء صلاحية المذكرة، لا بد لنا أن نأسف لمحدودية النتائج التي تحققت فيما يعزى أساسا إلى العقبات البيروقراطية، وفي الآونة الأخيرة، إلى القيود الجديدة المفروضة على الوصول إلى ولاية راخين. ونوه بالجهود التي بذلتها المبعوثة الخاصة خلال زيارتها الأخيرة من أجل معالجة حالة أفراد الروهينغيا الذين يوجدون في مخيمات المشردين داخليا. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة حكومة ميانمار الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية لإغلاق هذه المخيمات، التي سيبعث تنفيذها تنفيذا فعالا رسالة إيجابية إلى الروهينغيا الموجودين في بنغلاديش.

ثانيا، إن استدامة تلك الجهود يتوقف أساسا على قدرة الحكومة على إحداث التغييرات العميقة التي ستجعل من الممكن إقامة مجتمع ديمقراطي وشامل للجميع حقا. وتحقيقا لهذه الغاية، يظل التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة عنان لتنمية ولاية راخين هو الإطار التوجيهي الرئيسي. ومن بين التوصيات المختلفة، نؤكد على الضرورة الملحة لرفع القيود المفروضة على حرية حركة ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ من أفراد الروهينغيا الذين لا يزالون في ميانمار وليس بوسعهم الحصول على سبل العيش الكافية والخدمات الأساسية. ويحدونا الأمل في أن يسهم ذلك في الأجل القصير في تسوية مسألة الجنسية. ونقر بالجهود التنظيمية في هذا الصدد، ولكننا نعتقد أنه يلزم إجراء تغييرات أكبر وأعمق.

ثالثا، نشدد على ضرورة إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ويحدونا الأمل في أن تسهم الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق

الاضطلاع بدور بناء في حل هذه الأزمة، بما في ذلك كفالة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

وتؤيد الولايات المتحدة الجهود والآليات المتعددة في الأمم المتحدة من أجل تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك في شمال ولاية راخين. بالإضافة إلى دور المبعوثة الخاصة، فإننا ندعم بقوة بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار. فقد تابعنا الإسراع في تفعيل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، التي تتمثل ولايتها في جمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم وتوحيدها وحفظها وتحليلها. بالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضا بدعوة سلطات ميانمار إلى استئناف التعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. ونتطلع هذا العام إلى العمل مع الدول الأعضاء بشأن قرار للجمعية العامة يتناول حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

والحالة ملحة بالنسبة لمليون شخص من طائفة الروهينغيا العرقية الذين فروا من العنف إلى بنغلاديش. ونشيد بكرم بنغلاديش في مواصلة استضافتها لمليون لاجئي من الروهينغيا، وسنستمر في البحث عن طرق مبتكرة لزيادة فرص الحصول على التعليم وسبل كسب الرزق والمأوى الثابتة للاجئين الروهينغيا، مع مواصلة الضغط على ميانمار من أجل تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية إلى الوطن. إن المجتمع الدولي لا يمكنه تجاهل أكبر مخيم للاجئين في العالم. يمكننا بل ويجب علينا أن نتخذ خطوات من أجل إحداث تغيير على أرض الواقع وحل هذه الأزمة الإنسانية.

مرة أخرى أشكر المبعوثة الخاصة شرانر بيرغرنر على إحاطتها، ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسائل. ويحدونا أمل صادق في أن تؤدي الإصلاحات الديمقراطية والجهود الإنسانية التي تدعمها الولايات المتحدة في ميانمار، في نهاية المطاف إلى مجتمع مدني سلمي وناجح وبداية جديدة لجميع سكان ميانمار.

أرض الواقع محدودا. وكما قال نائب رئيس بلدنا في اجتماعه مع مستشارة الدولة أونغ سان سو كي، لا عذر لأعمال العنف والاضطهاد من جانب الجيش وأعضاء اللجان الأهلية التي أدت إلى فرار ٧٠٠ ٠٠٠ من أفراد الروهينغيا إلى بنغلاديش. ونتفق مع تقييم المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الأوضاع في ميانمار ليست مؤقتة بعد للعودة الطوعية وأن مسؤولية تحسين هذه الظروف تقع على عاتق ميانمار.

يجب أن تكون عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة ومتسقة مع المبادئ الدولية. وينبغي أن تستند عمليات العودة إلى معلومات موثوقة عن الظروف السائدة في المناطق ذات الصلة من ميانمار. إن إمكانية الوصول بدون عوائق للمساعدة الإنسانية ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية أمر ضروري لفهم الظروف في مناطق العودة وتمكين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من اتخاذ خيارات مستنيرة.

ولا نزال نحث حكومة ميانمار على تهيئة الظروف للعودة الطوعية إلى الوطن ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين. ويتطلب ذلك تحسين الظروف المعيشية للأفراد المتبقين من طائفة الروهينغيا العرقية في ولاية راخين، بما في ذلك عملية شفافة وفعالة للتحقق من الجنسية، وحرية التنقل، وإمكانية الحصول على سبل العيش، وإصلاح قطاع الأمن، وكفالة المساءلة والتوصيات الرئيسية الأخرى للجنة عنان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مذكرات التفاهم بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سينتهي أجلها في حزيران/يونيه. ومن الضروري تنفيذ مسارات العمل الواردة في تلك الوثائق. إن المجتمع الدولي على استعداد للمساعدة لكن يجب أن يُسمح له بأن يفعل ذلك مع توفير إمكانية وصول وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمساعدة الإنسانية بدون عوائق. ونحث ميانمار على

لم ترفض الدخول في حوار مع الهيئات الدولية، كما أشارت المبعوثة الخاصة للتو. ويستمر وقف إطلاق النار الذي أعلنته القيادة العسكرية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي حتى ٣٠ نيسان/أبريل. وحسب علمنا، فإن السلطات مستعدة لإجراء حوار سلمي مع جيش إنقاذ روهينغيا أركان، إذا امتنع عن العنف وتخلّى عن مطالبه الانفصالية.

إن المسائل المتعلقة بالتعايش السلمي في راخين بين أفراد مختلف الجماعات العرقية والدينية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمنح المواطنة وحرية التنقل والحصول على المزايا الاجتماعية وما إلى ذلك، ينبغي حلها انطلاقاً من روح توصيات لجنة عنان الاستشارية المعنية بولاية راخين، وينبغي أيضاً أخذ التشريعات الوطنية لميانمار بعين الاعتبار. وقد أيدنا، من جانبنا، باستمرار اتباع نهج متوازن وغير تصادمي لمناقشة الحالة في هذا البلد وإيجاد السبل لتطبيع الحالة الإنسانية في ولاية راخين، بما في ذلك حل مشكلة المشردين. ونود أن نشير إلى الجهود المنهجية التي تبذلها سلطات ميانمار لتنفيذ توصيات لجنة عنان بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة. ونود أن نغتنم فرصة وجود وزير الخارجية البنغلاديشي في القاعة اليوم لنشيد مرة أخرى بضيافة وصبر السلطات البنغلاديشية والبنغلاديشيين العاديين الذين ينبغي أن ندعم جميعاً بأكبر قدر ممكن من الفعالية جهودهم الرامية إلى توفير كل ما يحتاج إليه اللاجئين. ونُقدّر أيما تقدير الخطوات التي أُخذت لإنشاء البنية التحتية اللازمة في ولاية راخين لاستقبال العائدين في المستقبل واستيعابهم.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن السبيل إلى حل قضية اللاجئين يكمن في العلاقات بين الدولتين الجارتين المعنيتين. ونرى أن من شأن الإطار القانوني المتفق عليه بين الأطراف وآليات التنسيق القائمة بين ميانمار وبنغلاديش جعل اتخاذ خطوات عملية فورية بشأن هذه المسألة أمراً ممكناً. وفي رأينا، أن تأخير بدء عملية الإعادة إلى الوطن بصورة مصطنعة سيأتي بنتائج

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيدة كريستين شرانر بيرغرنر، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في البلد. بشكل عام، فإننا نتفق في الرأي مع تقييمها ونؤيد الرغبة في مواصلة الدبلوماسية المكوكية. ولا نزال نرى أنه يجب أن يتم السعي إلى إيجاد حل للحالة، بما في ذلك من خلال كفالة عودة المشردين داخليا والمساعدة الإنسانية، بطريقة بناءة وغير مسبقة، وقبل كل شيء على الصعيد الثنائي بين بنغلاديش وميانمار.

ونوه بوجود تقديم المساعدة الدولية إلى بنغلاديش وميانمار على أساس محايد مع احترام سيادة كلا البلدين. ونعرب عن الأمل في أن يتواصل الحوار بين ميانمار وبنغلاديش، بما في ذلك بمساعدة من المبعوثة الخاصة، وجميع الأطراف ذات التفكير البناء ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وفقا لولاياتهم. ونلاحظ مع الارتياح أن الزيارة التي قامت بها المبعوثة الخاصة مؤخرا إلى المنطقة قد جرت بصورة بناءة عموماً.

إن السيدة شرانر بورغرنر محقة تماماً في أنه يتعين علينا بناء الجسور، لا إحراقها. ويمكنها أن تعول على دعمنا الكامل في ذلك، وأيضاً في بناء الثقة ودعم الحوار المباشر بين دكا ونايبيداو. ونرحب بموقف ميانمار المتعلق بإقامة تعاون بناء مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونعتقد أن هذه المنظمة الإقليمية يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً للغاية. وقام وفد من أمانة الرابطة ومركز تنسيق المساعدة الإنسانية التابع لها بشأن إدارة الكوارث بزيارة ولاية راخين في بداية شهر شباط/فبراير. وقد بدأ فريق الاستجابة والتقييم في حالات الطوارئ التابع للرابطة أعماله، ونحن نؤيد تلك الجهود. ويكتسب نشاط اللجنة المستقلة التي أنشأتها نايبيداو للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في راخين زخماً تدريجياً. وزار الأعضاء الأجانب في اللجنة ميانمار مرة أخرى في نهاية شهر كانون الثاني/يناير. ويسعدنا أن اللجنة

العودة الطوعية للاجئين الروهينغيا، الذين يقيمون في مخيمات في كوكس بازار وأجزاء أخرى من بنغلاديش منذ أكثر من عام، إلى ميانمار. وبالرغم من كل الدعم الذي تلقوه على الصعيد الدولي ومن بنغلاديش المجاورة لميانمار، فإن التحديات الخطيرة الناجمة عن الظروف المعيشية السائدة في مخيمات اللاجئين تعني أن الحياة هناك لا يمكن مقارنتها بوجود طبيعي، ومع ذلك لا يزال اللاجئون يقاومون العودة إلى أماكنهم الأصلية. ويتمثل سبب آخر للقلق في التنفيذ السيئ للغاية لمذكرة التفاهم الموقعة في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ بين حكومة ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

فبعد مضي أقل من شهرين على انضمامنا إلى مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير من العام الماضي، وقعت حكومتا ميانمار وبنغلاديش، على أساس علاقتهما الودية وحسن الحوار بينهما، اتفاقاً بشأن إعادة الأشخاص الذين نزحوا من ولاية راخين إلى وطنهم. ونعتقد أن الاتفاق كان خطوة مهمة، ولكننا كنا متفقيين جميعاً على أن تكون العودة طوعية، وأنه يتعين على حكومة ميانمار، بوصفها بلد المنشأ للاجئين، معالجة قضايا معينة لضمان عودتهم إلى وطنهم بشكل سليم وعلى نحو كريم وآمن. وكنا نرى أيضاً أن توقيع مذكرة التفاهم بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمر مهم كخطوة أساسية أولى لوضع إطار للتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة بهدف تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين الموجودين في بنغلاديش إلى وطنهم بصورة طوعية وأمنة وكريمة ومستدامة والمساعدة على تحسين الظروف المعيشية لأبناء جميع الطوائف في ولاية راخين وقدرتهم على الصمود.

وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه، أطلع الممثل الدائم لميانمار المجلس على التقدم المحرز والتدابير المتخذة لمعالجة عدد من المسائل، كما طلب المجلس ذلك في شهر أيار/مايو. وفي رسالة أخرى، مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه،

عكسية، ونحن لا نؤيد محاولات تسييس الموضوع، التي لا تقربنا من حل مشكلة عودة الروهينغيا إلى ميانمار. وندعو موظفي الأمم المتحدة في الميدان إلى تذكر ذلك، حيث أن الكثير من الأمور تتوقف على مهنتهم ونزاهتهم.

وفي هذه المرحلة، نعتبر أن كفاءة المساعدة الدولية في وضع حد لأسوأ العواقب الإنسانية تمثل إحدى الأولويات. كما نحث المجلس على تذكر أن المشاكل الأساسية في ولاية راخين معقدة ومتعددة الجوانب، وأنه لا يمكن حلها إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية السلمية ومن خلال تعزيز الحوار بين سلطات نايبداو ودكا وممثلي جميع القوميات والأديان المعنية. ونحن على أهبة الاستعداد لمواصلة مساعدة حكومات ميانمار وبنغلاديش في التوصل إلى حل للحالة فيما يتعلق براخين بروح من المساواة والاحترام المتبادل. ونحث مرة أخرى جميع زملائنا في المجلس ودول المنطقة على التصرف بمسؤولية والتحلي بضبط النفس من أجل تجنب الانتكاسات وتصعيد الحالة.

في الختام، نود أن نشكر أصدقاءنا من غينيا الاستوائية، الذين تنتهي رئاستهم اليوم والذين عملوا بجد وحققوا الكثير خلال هذا الشهر، ونتمنى لأصدقائنا الفرنسيين، الذين ستبدأ رئاستهم للمجلس غداً، كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

أشكر السيدة كريستين شرانر بورغنز، المبعوثة الخاصة للأمين العام، على المعلومات المستكملة الموجزة التي قدمتها لنا بشأن زيارتها إلى ميانمار وبنغلاديش في نهاية شهر كانون الثاني/يناير. كما أشكر وفود المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وبولندا والكويت وبيرو وجمهورية الدومينيكان والولايات المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة الهامة.

إننا نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة في التقرير الهام الذي أعدته السيدة شرانر بورغنز بشأن التأخيرات المطولة في

أيضا أن أنه بحضور الوزير شهيد الحق، وزير الدولة للشؤون الخارجية في بنغلاديش وأرحب به.

في إطار روح التعاون مع الأمم المتحدة ولإثبات رغبتنا في معالجة الحالة في راخين، وافقنا على تعيين المبعوثة الخاصة وقدمنا لها كل الدعم اللازم لتنفيذ ولايتها. ونقدر جهودها الدؤوبة وتفانيها في الاضطلاع بولايتها بموضوعية وحياد. فقد قامت المبعوثة الخاصة بخمس زيارات رسمية إلى ميانمار في تسعة أشهر منذ تعيينها. ويعمل مكتبها في نايبيداو بكامل طاقته الآن. وسنواصل العمل بشكل وثيق معها في جهودنا الرامية إلى حل المسائل المتصلة بالحالة في ولاية راخين.

أولت حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بعد توليها مسؤولية الدولة مباشرة، أولوية قصوى لإحلال السلام المستدام وتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين. وظللنا ننفذ معظم توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، التي كان يقودها سابقا الراحل السيد كوفي عنان، والتي أنشأتها الحكومة طوعا حتى قبل الأزمة الإنسانية التي حدثت نتيجة للهجمات الإرهابية التي نفذها جيش إنقاذ روهينغيا أركان. وحددنا خمسة مجالات ذات الأولوية، في عملية التنفيذ، وهي المواطنة، وحرية التنقل، وإغلاق مخيمات الأشخاص المشردين، والتعليم، والصحة. ونعمل كذلك على وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية لإغلاق المتبقي من مخيمات المشردين.

لقد ألحقت بعض الوفود من قبل إلى مسألة حرية التنقل. وبطاقة التحقق الوطنية خطوة ضرورية في عملية طلب الجنسية وتوفر كذلك إثبات الإقامة في ولاية راخين وتيسر حرية التنقل. وهذا يتطلب تعاون الناس بطلب الحصول على هذه البطاقات، وهي عملية طوعية تماما. وفيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فقد ظل الوصول إلى بعض المناطق محدودا، بسبب الحالة الأمنية الراهنة في ولاية راخين الشمالية، ولكن يمكن إيصال الإمدادات الإنسانية عن طريق الصليب الأحمر الدولي أو عن طريق حكومة ولاية راخين.

أشار مرة أخرى إلى التطورات ومبادرات الحكومة في المجالات الثلاثة الرئيسية التي حددها مجلس الأمن، ألا وهي، إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين.

وما نريده هو أن يجري معالجة جميع المتطلبات الأساسية للعودة الناجحة للروهينغيا وضمانها في مدة معقولة، مع الأخذ في الاعتبار أن مئات الآلاف من الأشخاص من تلك المجموعة العرقية يعيشون منذ أكثر من عام في ظروف غير آمنة بالمرّة. وإذا ما اضطروا للبقاء في هذا الوضع لفترة أطول، فإنهم سيخاطرون بمستقبل أطفالهم، الذين يستحقون، مثل أقرانهم في بقية العالم، أن ينشأوا في ظروف كريمة. وفي هذا الصدد، ودون التقليل من شأن الخطوات الهامة التي اتخذتها ميانمار حتى الآن، بما في ذلك الاتفاقات التي وقعتها بالفعل والمعلومات التي قدمها ممثلها الدائم في نيويورك في صورة خطية، أود أن أحث حكومة ميانمار مرة أخرى على مضاعفة جهودها لضمان إيجاد تسوية كاملة لمشكلة ولاية راخين.

وعلى نفس المنوال، ناشد بلدان المنطقة مثل الصين، والمنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ألا يدخروا وسعا في دعمهم لميانمار وبنغلاديش حتى تتمكن أخيرا من كفالة تدفق المساعدات الإنسانية بصورة طبيعية وبدون عوائق إلى السكان الضعفاء من اللاجئين الروهينغيا، فضلا عن عودتهم إلى ميانمار، بلدهم الأصلي، في ظل ظروف إنسانية وكريمة ومع الضمانات الأمنية اللازمة لتجنب أي عودة إلى الحالة السابقة التي أدت إلى تشريدهم إلى بنغلاديش.

السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم على ترؤسكم هذه الجلسة الهامة وعلى نجاح رئاسة غينيا الاستوائية للمجلس الجديرة بالثناء خلال شهر شباط/فبراير.

وأشكر السفيرة كريستين شرانر بورغنر على الإحاطة الإعلامية الموضوعية والشاملة التي قدمتها بعد ظهر اليوم. وأود

ناشئة، تواصل بعض المجموعات والبلدان في منظومة الأمم المتحدة استغلال مختلف آليات الأمم المتحدة لممارسة ضغوط سياسية تمييزية وغير مشروعة على ميانمار بنوايا خبيثة.

ومن الأمثلة الحية على ذلك، في جملة أمور أخرى، قيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء آلية التحقيق المستقلة بشأن ميانمار. وتلك خطوة أخرى في مجموعة من الاختبارات التمييزية غير المسبوقة لدولة عضو. إننا نعترض بشدة على إنشاء هذه الآلية. والأسباب بسيطة. لقد أنشئت الآلية بما يتجاوز ولاية المجلس. إنها تمثل انتقاء وممارسة تمييزية مزدوجة المعايير من جانب جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختصاصاتها تنطوي على تدخل كبير في الولاية القضائية المحلية لبلد ذي سيادة. والآلية لن تخدم سوى الأغراض السياسية للراغبين في استغلال مجلس حقوق الإنسان لأغراضهم السياسية. إن هذه التدابير التدخلية، من دون موافقة البلد المعني، لن تؤدي إلا إلى زيادة استقطاب المجتمعات المحلية المختلفة ومفاغمة التوترات.

وقد أشار بعض أعضاء المجلس في هذه القاعة للتو إلى تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمساءلة. وأود أن أعيد تأكيد موقفنا الثابت، في ذلك الصدد، كما فعلت من قبل في هذه القاعة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بأن ميانمار اعترضت بصورة قاطعة على بعثة تقصي الحقائق منذ إنشائها. وكذلك نرفض تقريرها القائم على السرد.

إن تقرير بعثة تقصي الحقائق متحيز تماما وأحادي الجانب. فتحقيقاتها لم تستهدف سوى قوات أمن ميانمار واستبعدت الانتهاكات التي يرتكبها جيش إنقاذ روهينغيا أركان. وقد أعد التقرير بشكل رئيسي استنادا إلى مقابلات شخصية ومعلومات مجمعة من المنظمات غير الحكومية ومجموعات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يصادق بالكامل على قصص

والمهمة الأكثر إلحاحا أمام الحكومة الآن هي أن تبدأ عملية إعادة إلى الوطن في أقرب وقت ممكن لتسوية الحالة الإنسانية. ونحن على استعداد لاستقبال العائدين المتحقق منهم على أساس طوعي ومأمون وبكرامة، وفقا للاتفاقات والترتيبات الثنائية مع بنغلاديش. وقد اقترحنا مؤخرا على بنغلاديش أن يستأنف الفريق العامل المشترك اجتماعاته في نيسان/أبريل. ونحن على ثقة من أنه يمكننا أن نجعل من خطة إعادة إلى الوطن عملية ناجحة إذا عملنا معا في امتثال دقيق للاتفاقات.

ومن ناحية أخرى، ظللنا نعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتهيئة الظروف المشجعة وفقا لمذكرة التفاهم الثلاثية. وقد اتفقنا على تنفيذ ٣٥ مشروعا سريع الأثر متى ما سمحت بذلك الأحوال الأمنية. وهناك ٣٦ مشروعا آخر سريع الأثر قيد النظر. وسيتم توسيع نطاق تقييمات المشاريع كذلك لتشمل قرى معينة أخرى في ولاية راخين الشمالية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعمل كذلك مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتيسير عملية إعادة إلى الوطن. وقد دعونا إدارة مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى إيفاد فريق لتقييم الاحتياجات لتحديد مجالات التعاون الممكنة في ولاية راخين للمساعدة في إعادة إلى الوطن. وقد تم الاتفاق على اختصاصات فريق تقييم الاحتياجات خلال الزيارة التي قام بها الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى ميانمار في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وسيرسل فريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا للاستجابة في حالات الطوارئ وفريق التقييم إلى ولاية راخين في أقرب وقت ممكن. فمن شأن وجود فريق التقييم التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عملية إعادة إلى الوطن أن يعزز ثقة العائدين.

وإذ نخرط على نحو بناء مع الأمم المتحدة في الجهود التي نبذلها لحل التحديات العديدة التي نواجهها باعتبارنا ديمقراطية

وحكومة ميانمار مستعدة وقادرة على معالجة مسألة المساءلة. لذلك، نرفض بشدة أي تحرك لإحالة هذه المسألة إلى النظام القضائي الدولي. وبهذا الالتزام الراسخ وبروح التعاون مع الأمم المتحدة، وقعت حكومة ميانمار بلاغا مشتركا مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. وقامت حكومة ميانمار مؤخرا بتيسير زيارة الممثل الخاص باتن.

كما نعمل بشكل وثيق للغاية مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة غامبا. والحكومة الآن بصدد تشكيل لجنة وزارية بشأن منع الانتهاكات الجسيمة الستة التي تمس الأطفال. وقد أجرينا تدريباً على الانتهاكات الجسيمة الستة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ونحن نتعاون بشكل وثيق مع الممثلة الخاصة غامبا.

إن مسألة راخين ليست مسألة اضطهاد ديني، كما تُصور بشكل خاطئ في الحملة الإعلامية الضخمة ضد ميانمار. وميانمار بلد متعدد الأعراق ومتعدد الأديان حيث تعيش مختلف الديانات، بما في ذلك غالبية السكان المسلمين، في وئام في جميع أنحاء البلد منذ قرون. قضية ولاية راخين هي قضية سياسية واقتصادية تشمل المهجرة غير القانونية عبر الحدود منذ زمن طويل يرجع إلى حقبة الاستعمار والفقر وانعدام سيادة القانون والأمن الوطني. المسألة في ولاية راخين الشمالية لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. والمعارك في ولاية راخين الشمالية التي أشعلتها هجمات جيش إنقاذ روهينغيا أركان على مراكز الشرطة الثلاثة زادت من تعقيد الحالة. كما أنها أبرزت الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على مستوى الدولة في إطار عملية السلام الوطنية الجارية.

إننا ندرك تماماً الحاجة الملحة إلى إيجاد حل للمشاكل الإنسانية، ولكننا نود أن نلتزم تفهم المجلس للإمكانيات والأوضاع على أرض الواقع. هناك عوائق مادية ونفسية ضخمة

المشردين المسلمين بينما يرفض أي أدلة تعارضها. وقد تجاهلت بعثة تقصي الحقائق التقارير التي تكشف عن مجازر جيش إنقاذ روهينغيا أركان وقللت من فظائعه. والأهم من ذلك أن الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير ذات دوافع سياسية وتهدف إلى إلحاق أقصى قدر من الضرر بسمعة ميانمار وقيادتها. إن جيش إنقاذ روهينغيا أركان موجود ونشط. وقد أوردت وسائل الإعلام الإخبارية، في ٢٥ شباط/فبراير، وفاة أحد كبار القادة العسكريين في جيش إنقاذ روهينغيا أركان، نور العلم، في حادث إطلاق نار مع كتيبة بنغلاديش للتدخل السريع في مخيم في كوكس بازار.

وتناقلت وسائل الإعلام المحلية في بنغلاديش ما جرى مؤخرا من عمليات اختطاف وقتل واختفاء واغتصاب ارتكبتها أعضاء في جيش إنقاذ روهينغيا أركان في ٣٠ مخيما في أوكهايا وتكناف، في منطقة كوكس بازار. كما أنهم يهددون الأشخاص الذين يريدون العودة إلى راخين.

وقد أعلنت حكومة ميانمار مرارا أنها لن تتغاضى عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان وأنها ستتخذ إجراءات ضد الجناة وفقا للقانون إذا كانت الادعاءات مدعومة بأدلة كافية. ولذلك، أنشأت حكومة ميانمار لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب الهجمات الإرهابية في آب/أغسطس ٢٠١٧ التي قام بها جيش إنقاذ روهينغيا أركان في ولاية راخين الشمالية. وتمثل ولاية اللجنة في السعي لتحقيق المساءلة والمصالحة. وتضطلع اللجنة بولايتها باستقلالية وحياد وموضوعية.

وتطلب اللجنة أيضا الوصول إلى مخيمات اللاجئين في كوكس بازار في بنغلاديش. ونحث حكومة بنغلاديش على تيسير زيارة اللجنة للمخيمات ومقابلة الضحايا المزعومين للاعتداء. وعمل اللجنة سيكون قائما على الأدلة. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عملها.

في ولاية راخين في ميانمار؟ هل تدفع بنغلاديش ثمن التجاوب والمسؤولية في إظهار التعاطف مع مجموعة أقلية مضطهدة من بلد مجاور؟

بنغلاديش ليس لديها أي جداول أعمال أو دوافع خفية لدعم الإرهاب في أي مكان، لا سيما في ميانمار. وإننا ننفذ بنجاح سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الإرهاب والتطرف العنيف. والواقع أن مشكلة الروهنغيا هي نتيجة لبناء جيوسياسي متعدد الأبعاد والطبقات، نشأته في ميانمار. إنه نتيجة لممارسات الدولة منذ عقود من الحرمان والتهميش والفظائع. ولذلك، يجب إيجاد الحل في ميانمار، وبواسطتها. ومن المؤسف للغاية أن سلطات ميانمار تتهمنا بإيواء الإرهابيين، وهي محاولة واضحة لإلقاء اللوم على بنغلاديش.

وقد أشار الممثل الدائم لميانمار إلى بعض الحوادث التي سنقدم عنها تقريراً إلى المجلس بعد التحقق اللازم من جانبنا. وفي مواجهة هذه الادعاءات السخيفة، لا يسعنا إلا أن نؤكد مجدداً أن حكومتنا، بقيادة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، تلتزم التزاماً راسخاً بعدم السماح لأي مجموعة من أي بلد آخر باستخدام أراضيها أو مواردها للإرهاب. إن المستوى العالي من اليقظة وتدابير الوقاية الفعالة التي اتخذتها وكالات إنفاذ القانون، تمسها مع سياسة عدم التسامح إطلاقاً، تجعل من المستحيل تماماً لأي جماعة إرهابية أن تتواجد في بنغلاديش. والواقع أن بنغلاديش قدمت دعماً هائلاً لميانمار خلال السنوات القليلة الماضية، وأجرت العديد من عمليات التمشيط ضد جيش إنقاذ روهنغيا أراكان. ولطالما ذكرنا ميانمار بالمخاطر المحتملة لإشعال نار التطرف وتأجيج المشاعر القومية لتشويه صورة الروهنغيا في راخين.

وليس الروهنغيا وحدهم الذين يعانون؛ فشعبنا، المجتمع المضيف، يعاني أيضاً دون أي خطأ من جانبه. والوجود المطول للروهنغيا في بنغلاديش يشكل تحديات هائلة ويؤثر سلباً على

تعوق تنفيذ الإعادة إلى الوطن وجهود بناء السلام والاستقرار والتنمية. والأمر يتطلب وقتاً وصبراً، وكذلك الشجاعة، من أجل بناء الثقة بين مختلف الطوائف في راخين. ونحن نريد حل المسألة في أسرع وقت ممكن كغيرنا.

وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية عن معالجة الحالة في ولاية راخين على عاتق حكومة وشعب ميانمار، فإن إسهام المجتمع الدولي ودعمه الموضوعي والبناء سيكون أساسياً لنجاح الجهود الوطنية التي تبذلها ميانمار. وأود أن أعرب عن خالص تقديراتنا لجميع أصدقائنا الذين يساعدوننا ويدعموننا بطرق مختلفة في التصدي للتحديات التي نواجهها في راخين في هذه المرحلة الحرجة. وسنواصل العمل بحسن نية مع الأمم المتحدة وجميع أصدقائنا لإنهاء معاناة سكان راخين وإعادة بناء الولاية لتكون أرض سلام ووثام ورخاء لجميع الطوائف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بنغلاديش.

السيد حق (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للإدلاء ببيان أمام المجلس. ونحن نقدر بوجه خاص الجهود التي بذلتها تسعة أعضاء في المجلس لتنظيم جلسة الإحاطة هذه. كما نشكر المبعوثة الخاصة للأمم العام المعنية بميانمار على إحاطتها الإعلامية.

ونقدر رغبة المجتمع الدولي، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، في حل هذه الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان التي طال أمدها. وفي الوقت نفسه، لا يسعنا أن نتردد في الإعراب عن خيبة أملنا لأنه لم يحدث أي شيء ملموس حتى الآن لإقناعنا أو الروهنغيا الذين يعيشون في مخيمات في بنغلاديش أنه سيتم التوصل إلى حل مبكر للأزمة، بما في ذلك العودة الطوعية الآمنة والكرامة والمستدامة للروهنغيا إلى وطنهم. فهل من شيء محيب للأمال أكثر من اكتشاف أنه رغم جهودنا المخلصة، فإن الإعادة إلى الوطن لا يمكن أن تبدأ بسبب الظروف غير المؤاتية

في عملية العودة وإعادة الإدماج. وليس من المرجح أن يفضي الاستثمار في راخين دون ضمان عودة الروهينغا مع مراعاة حقوقهم الإنسانية الأساسية إلى أي نتيجة. ومن الواضح أن سياسة الاسترضاء لن تجدي هنا مثلما لم تكن مجدية في أي مكان آخر في الماضي.

وللأسف، وفيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن، فقد تغير الوضع من سيء إلى أسوأ. وفي بيان صحفي صادر في ١٨ كانون الثاني/يناير، أعربت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيدة يانغي لي، عن جزعها إزاء تصاعد العنف في ناحيتين الشمالي والوسطى من ولاية راخين وفي ولاية تشين أيضا. ووفقا لبياناتها، فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ما زال الجيش في ميانمار يخوض قتالا عنيفا أسفر عن مقتل المدنيين وإصابتهم، علاوة على تشريد السكان مرة أخرى. ونتيجة لذلك، حدث تدفق جديد حتى من جانب البوذيين في راخين إلى بنغلاديش. وليست هذه التطورات سوى تأكيد لما ظللنا نقوله منذ بداية الأزمة - ألا وهو قمع جميع الأقليات العرقية في ولاية راخين وليس مسلمي الروهينغا وحدهم، الذين كانوا محورا للاهتمام التقليدي بالجرائم الفظيعة. وقد حظرت حكومة ولاية راخين الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الوكالات الدولية في مناطق عدة، الأمر الذي يثير مزيدا من الشكوك في احتمالات عودة الروهينغا إلى ديارهم.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأنه ليس في استطاعة بنغلاديش أن تستضيف مزيدا من الأشخاص القادمين إليها من ميانمار. وليست لنا أولوية أخرى سوى العودة الآمنة الطوعية الكريمة والمستدامة للروهينغا. ويتطلب ذلك تعزيز ثقتهم في العودة. وربما يكون مفيدا في الأجل القصير اتخاذ تدابير محددة من جانب ميانمار تؤكد مصداقيتها إزاء العودة هذه. وأود أن أذكر بعضا منها.

أولا، يجب على ميانمار أن تتصدى لمسألة المساءلة. ويبدو أن عمليات التحقيق من جانب ميانمار نفسها قد فشلت المرة

اقتصادنا وبيئتنا ونسيجنا الاجتماعي وأمننا. كما أننا نواجه تهديدات الاتجار بالبشر والمخدرات والتطرف، مع مزيد من التداخليات على المنطقة وخارجها. وبغية إطلاع المجلس على ما تفكر فيه المجتمعات المحلية، أود أن أشير إلى تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ لـ "حلول الحقائق على الأرض"، وهي منظمة دولية غير حكومية تدعمها سويسرا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تبحث في آراء الناس في أوقات الأزمات. يقول التقرير:

"وقد تحولت سلوكياتهم منذ بداية الأزمة، حيث ازداد شعورهم بدعم الروهينغا والترحيب بهم، ولكنهم لم يعودوا كذلك نظرا لشعورهم بطول أمد بقاء الروهينغا بينهم".

وليست فكرة استضافة الروهينغا في بنغلاديش على المدى الطويل اقتراحا عمليا. وحتى إذا بدأت عملية إعادتهم إلى الوطن اليوم، فإن ذلك سيستغرق ١٢ عاما أخرى استنادا إلى تقديرات عودة ٣٠٠ شخص منهم يوميا.

وليس هناك في المجال الدبلوماسي ما يسمى بالقائمة الشاملة. ومع ذلك، لا بد لي أن أذكر أننا حاولنا كل ما بوسعنا ثانيا مع ميانمار بغية تحقيق هدف العودة الطوعية الآمنة الكريمة والمستدامة للروهينغا ونواصل الآن تعاوننا الثنائي على الرغم من وعود ميانمار التي لا تتحقق ومختلف أساليب عرقلتها لهذه الجهود. وتعاوننا أيضا مع الشركاء الإقليميين. ومع ذلك، لم يتطوع أي من أفراد الروهينغا بالعودة إلى ولاية راخين بسبب عدم توفر بيئة موثوقة هناك.

وبالنسبة لأصدقائنا في المجتمع الدولي الذين يدعون إلى اتباع نهج ثنائي في إعادة الروهينغا، فإننا نود أن نؤكد لهم صدق نوايانا وحسنها لحل هذه الأزمة وفقا لذلك المسار. ولكن يجب عليهم أيضا الوفاء بما عليهم من التزام، على نحو ما اتفقت عليه بنغلاديش وميانمار فيما يتعلق بنطاق ودور "الشركاء"

ثانيا، ينبغي أن تزور مجموعة مختارة من أعضاء المجلس، إن لم يكن المجلس بكامل عضويته، مخيمات الروهينغيا في ولايتي كوكس بازار وراخين لتقييم التطورات التي حدثت منذ زيارتهم إلى المنطقة في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨.

ثالثا، يجب إنشاء المناطق الآمنة التي يديرها المدنيون في المناطق المتأثرة بالنزاع في ميانمار لأجل كفالة سلامة وأمن جميع المدنيين، بصرف النظر عن الهوية العرقية أو الدينية، على النحو الذي اقترحه صاحب المقام رئيس وزراء بلدنا في المناقشة العامة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/72/PV.14). ويمكن أن تكون المناطق الآمنة ذات طابع مدني وليس عسكريا، وتديرها الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وإذا ما وافق مجلس الأمن، فإن بوسعنا تقديم المزيد من الأفكار في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالمبعوثة الخاص، فإننا نتوقع منها أن تواصل تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف المكلفة بها، ولا سيما العودة الآمنة الطوعية الكريمة والمستدامة للروهينغيا إلى مناطقهم الأصلية. ويجب ألا نسمح لميانمار بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء لأي سبب من الأسباب. وعليه، فإننا نحث المجلس على التصرف بطريقة حاسمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع هذه الجلسة، وبما أنها آخر جلسة مقررة للمجلس خلال شهر شباط/فبراير، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد غينيا الاستوائية لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وأعضاء بعثاتهم، فضلا عن أمانة المجلس على كل ما قدموه لنا من دعم. ولا شك أنه كان شهرا حافلا، وقد اتحدت فيه صفوفنا تحقيقا لتوافق الآراء في عدة مسائل هامة في نطاق عملنا. ولم يكن ممكنا أن نفعل ذلك لوحدنا، لولا العمل

تلو الأخرى. وعليه، يتعين تفعيل آليات الأمم المتحدة القائمة هناك.

ثانيا، يجب علينا أن يكفل التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بين حكومة ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلا عن توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين التي أنشأها كوفي عنان. وما زلنا نسمع أن معظم التوصيات الواردة في تقرير لجنة عنان قد نفذت سلفا. وإذا ما تحقق ذلك بالفعل، فإن بوسعي أن أؤكد للمجلس أنه كان ينبغي أن تكون الحالة في الميدان قد تحسنت إلى حد كبير. ولذلك فإن من الطبيعي جدا أن نتساءل لماذا لا يرغب الروهينغيا في العودة الطوعية ولماذا ما زلنا نشهد تدفقات جديدة منهم حتى يومنا هذا.

ثالثا، يجب تفكيك مخيمات المشردين داخليا القائمة. ففي مخيمات العزل هذه داخل ولاية راخين لا يزال نحو ١٣٠.٠٠٠ من السجناء المسلمين محتجزين خلال السنوات الست الماضية ويعيشون في ظروف لا إنسانية. وتجب إعادة الآلاف من الروهينغيا العالقين في ما يسمى بالخط الصفري على الحدود بين بنغلاديش وميانمار.

وبالرغم من أننا نتوقع أن يواصل مجلس الأمن دوره القيادي لضمان امتثال ميانمار لأحكام الترتيبات الثنائية للعودة المتفق عليها مع بنغلاديش، فليس هناك أي أثر لتصريحات المجلس على تحسين الحالة في الميدان حتى الآن. وتتطلب الظروف حاليا اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب المجلس قبل خروج الوضع عن نطاق السيطرة. ونود في ذلك السياق، أن نقدم ثلاثة مقترحات محددة كي ينظر فيها المجلس.

أولا، يجب التفاوض بشأن مشروع قرار جديد بهدف تحديد دورة للإبلاغ المنتظم بوصفه آلية للإشراف على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية ورصد التقدم المحرز في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمة المؤتمرات والمتجمعون الشفويون والمتجمعون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. وقد كانت تجربة غنية جدا بالنسبة لنا، ونعتذر عن أي صعوبات إن حدثت.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس إذ أتمنى لوفدي فرنسا وألمانيا حظا سعيدا في رئاستهما المشتركة للمجلس في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.